

دور حركة فتح (الجزء الحاكم) والكوادر الفتاوية العاملة في الوزارات في تعزيز عملية الإصلاح

وقائع ورشة قدم لها

أسامة البسط ونايف سويطات

٢٠٠٤/١/٢١



دور حركة فتح (الحزب الحاكم) والكوادر الفتحاوية
العاملة في الوزارات في تعزيز عملية الاصلاح

أسامة البسط ونايف سويطات

تحرير وتدقيق: وسام رفيدي

الطبعة الأولى - نيسان/ أبريل - 2004

© جميع الحقوق محفوظة

ISBN 995-316-15-4



معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

Birzeit University
Tel: +972 2 2982939
Fax: +972 2 2982946
E-mail:
Website:
P.O.Box 14, Birzeit
Palestine

giis@birzeit.edu
www.home.birzeit.edu/giis

جامعة بيرزيت
هاتف: +972 2 2982939
فاكس: +972 2 2982946
بريد الكتروني:
صفحة الكترونية:
ص.ب ١٤، بيرزيت
فلسطين

تم نشر هذا الكتاب بدعم من وكالة التنمية الكندية الدولية

Canadian International Development Agency (CIDA)

التصميم والإخراج الفني: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان - البيرة

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها
معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، والجهة الداعمة للمشروع.

المحتويات

٥	ورقة أسامة البسط
٧	مقدمة
٨	خصوصية الحالة الفلسطينية وطبيعة العلاقة بين الدولة والسلطة
٨	مفهوم الدولة
٩	الحالة الفلسطينية
١٠	الدولة الفلسطينية
١١	هل حقيقة تشكل حركة فتح الحزب الحاكم؟؟
١٢	مقترح برنامج (رؤية) للإصلاح الجذري والشامل
١٢	هدف الرؤية
١٣	اشتراطات أساسية
١٥	مكونات الإصلاح
٢٢	دور حركة فتح في الإصلاح الوطني
٢٣	آليات العمل الفتحاوية في عملية الإصلاح
٢٥	ورقة نايف سويطات
٢٧	مقدمة
٢٩	تجربة م. ت. ف.
٣١	النظام السياسي الفلسطيني
٣٣	حركة فتح والإصلاح

- مجدي المالكي مدير معهد أبو لغد
- جهاد زكارنة وكيل مساعد في وزارة التربية والتعليم، عضو أمانة سر المكتب الحركي للمؤسسات
- علي حسونة هيئة شئون المنظمات الأهلية
- أحمد صبح وكيل وزارة الإعلام
- موسى أبو زيد مدير عام في وزارة الشباب والرياضة
- عزام أبو بكر كادر في فتح، مدير عام في وزارة التربية والتعليم
- نتالي حمدان هيئة شئون المنظمات الأهلية
- جمال محيسن وكيل وزارة الشباب والرياضة
- حنان العاروري موظفة في وكالة الأمم المتحدة للتنمية UNDP
- عدنان أبو عياش كادر في حركة فتح، وكيل مساعد في سلطة الأراضي
- عمر الحروب .. عضو أمانة سر المكتب الحركي للمؤسسات، مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني
- رائد رضوان وزارة الشئون المدنية
- عباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح
- دلal سلامة عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح
- عبد الكريم البرغوثي محاضر في جامعة بيرزيت
- ريبحة ذياب مدير عام في وزارة الرياضة والشباب، عضو المجلس الثوري لحركة فتح
- بيسان أبو رقطي مؤسسة مفتاح
- عبد الفتاح القلقيلي مدير عام سابق للتربية والتعليم في منظمة التحرير
- توفيق حرز الله موظف في هيئة شئون المنظمات الأهلية

ورقة أسامة البسط

موظف في هيئة شؤون المنظمات الأهلية

مقدمة

لعل من الأهمية بمكان في سياق التعرض لعملية الاصلاح في الحياة الفلسطينية بكافة جوانبها تحديد مضمون ومسار هذه العملية في اطار انجاز السيادة الوطنية والاستقلال وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة باعتبار هذا التوجه مطلباً فلسطينياً قلباً وقالباً، وبالتالي فان التعرض لموضوعة الاصلاح يجب ان ترتبط اساساً بهذا البعد من جانب، وبمقومات نجاعة العملية وتطورها واستمراريتها من جانب آخر، باعتبارها ليست خطة او وجهة نظر، وإنما عملية مستمرة ومتواصلة وديناميكية، وبشكل المجتمع الفلسطيني قاطبة، وبمختلف شرائحة وقطاعاته البناء التحتي لها. ومعنى أدق ان هذه العملية تستوجب المشاركة الفعالة لكافة قطاعات المجتمع الإنسانية والمادية سواء في صناعة وصياغة القرارات أم في عملية التنفيذ، كما تستوجب توظيف كافة المقدرات الوطنية فيها لضمان نجاعة العملية.

كما من الضروري التنويه، ولكي تتصف هذه الورقة بالموضوعية والعلمية، أن يتم الإجابة، وبالتزام وطني وبموضوعية، على التساؤلات التالية، التي من شأنها تحديد المسؤوليات وآفاق التنفيذ المستقبلية.

- ١- خصوصية الحالة الفلسطينية والعلاقة بين الدولة والسلطة.
- ٢- هل حقيقة تشكل حركة فتح الحزب الحاكم؟
- ٣- ماهي طبيعة حركة فتح وهل هي حزبا محدد المعالم؟
- ٤- ماهي المسؤولية التاريخية لحركة فتح تجاه المجتمع الفلسطيني ومستقبله؟
- ٥- وما هي العلاقة بين السلطة والتنظيم؟
- ٦- هل هناك رؤية فتحاوية «تنظيمية» لعملية الاصلاح، ودور الكادر التنظيمي الفتحاوي فيها (آفاق وتوصيات).

لذا فالاجابة على هذه التساؤلات تشكل الاطار المنهجي والعلمي لهذه الورقة باعتبارها ليست فقط قراءة لما هو قائم بل ما يستوجب ان يكون، كتوصيات تتقدم بها.

خصوصية الحالة الفلسطينية وطبيعة العلاقة بين الدولة والسلطة

مفهوم الدولة

تتقاطع مختلف النظريات السياسية في تعريف الدولة بعناصرها الأساسية والمتمثلة، وتتحدد هذه العناصر دوماً بماهية الدولة وبنيتها ووظيفتها، فالدولة هي شكل سياسي للوجود الاجتماعي المتعين في الزمان والمكان وأن جميع أشكال الحكم تتناقض في ذاتها حيال مضمونها الذي هو الشعب، باستثناء الدولة الديمقراطية التي تنبثق سلطتها السياسية عن الشعب بالانتخابات الحرة والمباشرة والنزيهة، ولعل ماهية الدولة الحديثة تتحدد كتعبير عن الكلية الاجتماعية التي تحدد بنيتها ووظيفتها وتحدد العلاقة بين الارض والشعب والسلطة السياسية، فالارض في هذا السياق ليست مجرد رقعة جغرافية وبيئة طبيعية وإنما تصبح مجالاً لفاعلية الشعب وقواه المنتجة والمبدعة، كما ان «الشعب يكف عن كونه سديماً بشريا او جمعا حسابيا لافراد منعزلين وليصبح كيانا سياسيا قوامه مواطنون احرار تقوم فيما بينهم علاقات اجتماعية واقتصادية وثقافية واخلاقية تجعل من كل فرد منهم عضواً في المجتمع مفعماً بالانتماء والالتزام الوطني، والسلطة السياسية تكف عن كونها مجرد ولاية على البشر او اداة لتصبح تعبيراً عن سيادة الشعب وعن كونه مصدراً وحيداً لجميع السلطات ومصدراً وحيداً للشرعية».

ان هذا النسق لمفهوم الدولة الحديثة والديمقراطية لم يكن ليتطور وينمو دون السياق التاريخي الطويل للبشرية اما ودول. ولست هنا

في مجال تحديد ماهية الدولة وطابعها وظروف تطورها بقدر ما يتم التركيز على ان التطور في مضمون الدولة يعكس نفسه على موضوعة الإصلاح الشامل.

الحالة الفلسطينية

تتميز القضية الفلسطينية «بأنها القضية الوحيدة التي يتداخل فيها الوطني مع القومي، والاقليمي مع الدولي، والماضي مع الحاضر، والديني مع السياسي، والمصالح مع المبادئ وشرعية القانون وقانون الغاب» وإذا كانت القضية قد تموضعت عربيا ودوليا كقضية تندرج في اطار تقرير المصير للشعب الفلسطيني وضمن الشرعية الدولية فان التعامل معها لم يكن على نفس الدرجة من جانب كافة الاطراف. وبفعل هذا التداخل وتشابك المصالح والقوى فإن الشعب الفلسطيني لم يكن الفاعل الوحيد في الصراع وتحديد أهدافه وأبعاده، بل كان طرفا ضمن اطراف متعددة عربيا ودوليا، ولعل الهزائم وحجم المؤمرات والتصفيات للقضية وحركتها الوطنية منذ عام ١٩١٧ وحتى الآن لم تكن نتيجة لتقاعس او تقصير الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية والتي عمدت بمئات الآلاف من الشهداء والاسرى والعنقلين وسلسلة الآلام والاضطهاد الطويلة، بل كانت نتاج التداخل المعقد لكافة الاطراف العربية والدولية المصنفة ضمن معادلة الصراع والتي كان لها دورا في حدوثها وتحمل مسؤوليتها.

ولو أردنا أن نمرحل القضية الفلسطينية والصراع العربي-الاسرائيلي لصنفت الحقبة الحالية والممتدة منذ اكتوبر ١٩٩٠ ومؤتمر مدريد الى بداية انتفاضة الاقصى والعدوان الاسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني حتى الآن، بأنها مرحلة التسوية السياسية والفكر الغالب فيها هو فكر التسوية، حيث تراجعت الى الوراء استراتيجية التحرير الشامل وحرب الشعب واصبحت في الفكر السياسي العربي وحتى الفلسطيني ضربا من المستحيل، وذلك كنتاج للتغيرات السياسية الدولية وتحول

ميزان القوى لصالح اسرائيل بشكل هائل.

إن الخطورة الآن والتي تصاحب الاتفاقيات الموقعة بين الفلسطينيين وإسرائيل في مرحلة التسوية ومجمل ما يسمى مسلسل السلام، لا تكمن في ان م.ت.ف اعترفت بإسرائيل، كما لا تكمن في ضآلة ما حصل عليه الشعب الفلسطيني، وانما الخطورة تكمن في التعامل مع هذه الاتفاقيات باعتبارها تمثل حلا شاملا وعادلا للقضية الفلسطينية، الخطورة تكمن في انفراد اسرائيل وبدعم مطلق من الولايات المتحدة في تفسير وتكييف نصوص الاتفاقيات كما تريد وكانها تحاور وتفاوض نفسها، بما يتركه هذا من تأثير لقوى خارجية على مكونات المجتمع ومؤسساته، واتصالاً بذلك موضوعة الإصلاح.

الدولة الفلسطينية

بداية لا بد من القول أن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وحق العودة للاجئين الى ديارهم يعتبر من الثوابت الأساسية، وإن هذه الأهداف المشروعة إن لم تصاحب بممارسة عقلانية وادوات تنفيذية وتراكم انجازات فستتحول إلى أضغاث أحلام وستتآكل مشروعيتها عبر الزمن، وعليه فإن اي انجاز على ارض الواقع مهما كان صغيرا فانه سيبقي الامل في النفوس متقدما وسيبقي الصلة قائمة بين الاهداف الوطنية المشروعة من جهة، وواقع الحياة اليومية والتعامل اليومي من جهة أخرى.

وأخذين بالاعتبار أن شروط وخصائص قيام الدولة ومضمونها، والرؤية الوطنية لموضوعة الإصلاح فيها يجب ان يتضمن الانهاء الفعلي للاحتلال عملا بالعلاقة الجدلية بين حسن الاداء والانتصار في المعركة، لذلك يتأسس الارتباط بين الأهداف الوطنية وموضوعة الإصلاح.

هل حقيقة تشكل حركة فتح الحزب الحاكم؟؟

بدخول حركة التحرير الوطني الفلسطيني-فتح- عامها الأربعين من عمر إنطلاقتها وإنطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، تؤكد الحقائق وبدون شك وكما جاء في بيانها الأول أن هذه الحركة (فلسطينية الوجه والملاح.. عربية العمق والإمتداد.. إنسانية الأبعاد) وقد انطلقت تعبيراً عن نبض الجماهير الفلسطينية، في كافة أماكن تواجدها، الأمر الذي أوجب أن تكون إطاراً تعبويّاً وطنياً عريضاً يضم كافة الفئات والشرائح الإجتماعية الفلسطينية وحتى العربية أيضاً، وحيث حرصت منذ البداية على إختلاف وتنوع الأطياف الأيديولوجية والفكرية المتعددة، وبذلك تحددت معالمها كحركة ثورية وطنية، متجذرة في الواقع الفلسطيني، نضالياً وسياسياً ومحافظة على منطلقاتها الأساسية، التي ترى أن قضية الحركة هي قضية كل الجماهير والشعب وكل فئاته وقطاعاته الشعبية والنقابية النضالية.

لقد استطاعت الحركة بفعل طبيعة بنيتها التنظيمية والفكرية، ونضالاتها وريادتها في العمل المسلح، أن تتصدر المكانة الرئيسية والشعبية المطلقة بين صفوف الجماهير الفلسطينية والعربية، و استطاعت أن تضع اللبنة الأولى للنظام السياسي الفلسطيني، بحكم وزنها في كافة المجالات على الساحة السياسية والنضالية والعسكرية والاقتصادية، قائدة خلفها كافة فصائل العمل الفلسطيني في برامجها وتوجهاتها..

لقد شكلت حركة فتح العمود الفقري للثورة الفلسطينية، وتمكنت أن تجسد أيضاً الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومنذ إتفاقيات اوسلو حرصت على عدم الاستئثار بالسلطة كما تقوم بذلك كافة الأحزاب في العالم، مرتكزة على قاعدة الوحدة الوطنية باعتبارها السلاح الأقوى في أيدي حركات التحرر الوطني، فالمعارضة والسلطة في الساحة الفلسطينية ليست على الصورة المعهودة في الأنظمة المختلفة في العالم، فالمشهد الفلسطيني يؤكد وعلى مدار التجربة النضالية لشعبنا حاجته المطلقة للوحدة الوطنية كأهم مقومات التحرر والاستقلال.

فهل هذا السياق التاريخي والنضالي والوحدوي يصنف حركة فتح كحزب حاكم؟

مقترح برنامج للإصلاح الجذري والشامل

هدف الرؤية

إن تضافر الجهود الوطنية والشعبية وتوحيدها وبقيادة واعية وحريصة على الاستقلال الوطني هي خير كفيل بالوصول بالنضال الفلسطيني الى شواطئ الأمان بالتححرر. كما أن تقوية البيت الداخلي والصمود الفلسطيني والقضاء على مظاهر السلبية والفساد هي افضل ضمانة لمقاومة واعية، وصمود مبني على التخطيط والتنظيم الفعال، بعيدا عن العشوائية والمصالح الذاتية وسوء الادارة.

إن الإصلاح والتغيير الحقيقي وحماية الشرعية الوطنية الفلسطينية لن يتحقق الا بالارادة الفلسطينية والتوجه الحقيقي والصادق باتخاذ اجراءات جذرية وشاملة، تعيد الثقة للمواطن والمناضلين الفلسطينيين وابناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

ان هذه الرؤية تنطلق من الثقة بأننا نستطيع ان نكون مؤثرين في الواقع، وانه من الممكن تحسين أداثنا، وان الإصلاح الحقيقي الجذري والشامل وتدعيم البناء الوطني هي عملية مستمرة وواجب على كل مواطن وكادر تنظيمي وسياسي.

ان الهدف من هذه الرؤية هو تقوية قدرات الشعب الفلسطيني، وتمتين وحدته الوطنية، وتعميق التزامه بالمشروع الوطني، وترسيخ ثقته بنفسه وقدراته، والاستثمار الفعال لطاقاته لتحقيق الاهداف الوطنية في الحرية والاستقلال وبناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية وعاصمتها القدس الشريف وكاملة الاستقلال والسيادة.

إن هذه الرؤية هي مقترح وليست صيغة نهائية، بل إطاراً لتحفيز المساهمات التنظيمية والوطنية والفكرية والثقافية، لذلك فهي قابلة للتطوير، حتى تصبح رافعة فعالة في الحركة الوطنية الفلسطينية على أسس ديمقراطية واسعة

وتقوم بواجبها في خدمة اهداف شعبنا استنادا الى الخبرات والتاريخ العريق للكفاح الفلسطيني والقوى الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير ومؤسسات الشعب الفلسطيني الرسميه والمدنيه.

اشتراطات أساسية

- ♦ صدور قرار وطني سياسي باعتبار عام ٢٠٠٤ هو عام الإصلاح الوطني الفلسطيني لكافة قضايا ومجالات الحياة للشعب الفلسطيني.
- ♦ التأكيد على الارتباط الحتمي لعملية الإصلاح بتحقيق أهداف الشعب بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم... (وفق ما أقرته الشرعية الدولية)
- ♦ تطوير هذه الرؤية لتشمل مشاركة كافة القوى السياسية الوطنية والإسلامية، وتشكل برنامجا وحدويا على الصعيد الوطني.
- ♦ اعتبار العمل بهذا البرنامج والالتزام به، وتنفيذه يشكلان معياراً للالتزام التنظيمي للأعضاء والكوادر وفق أسس العضوية والقواعد المسلكية النضالية.
- ♦ أن يتوافق ذلك بعملية ديمقراطية شاملة داخل الحركة، وضمن كافة أطرها وبنائها التنظيمية ابتداءً من ممارستها للنقد والنقد الذاتي، وبعث الحياة بضخ دماء جديدة في شرايينها، ورفدها بالكادر الحركي الوطني الشاب، وتفعيل الانتخابات حسب النظام الأساسي، وصولاً إلى عقد المؤتمر السادس وانتخاب لجنة مركزية ومجلس ثوري، وتحديد المرجعيات التنظيمية وفق الأنظمة والقوانين الحركية، بالإضافة لأهمية وضع برنامج سياسي وتنظيمي ويتناول كافة مناحي الحياة، ويتوافق والمرحلة الجديدة والتحولات المختلفة منذ أربعة عشر عاما.

- ◆ اعتبار عملية الإصلاح والكفاح الوطني ضد الاحتلال وجهان لعملة واحدة، فكما كان النضال الوطني ضد الاحتلال ولا زال يكتسب طابع القدسية فإنه يجب أن تصبح عملية الإصلاح ثابتاً ضمن الثوابت الوطنية المقدسة.
 - ◆ من الضرورة لتحقيق هذه الرؤية التنظيمية أن توازيها وفي نفس الوقت عملية شاملة للإصلاح على صعيد السلطة في المجالات السياسية والقانونية، والمالية والإدارية والاجتماعية وضمن مفهوم بناء دولة المؤسسات والقانون.
 - ◆ بناء الآليات اللازمة ومأسستها لضمان وتنفيذ وتقييم وتواصل عملية الإصلاح، وتحديد المرجعية القانونية في الدولة والمتمثلة بقانون السلطة القضائية ومجلس القضاء الأعلى.
 - ◆ تطوير نظام المحاسبة والمساءلة، وبلورة أو إنشاء جهاز خاص بالمال العام.
 - ◆ أهمية تحديد طبيعة الدولة المرتكزة على مضمون الإصلاح الوطني الشامل بحيث تتحدد ملامحها في هذا السياق على النحو التالي:
- « دولة ديمقراطية قائمة على أسس احترام وتطبيق مبادئ الديمقراطية والفصل بين السلطات، تحترم التعددية السياسية وحرية تشكيل الأحزاب وتداول السلطة، والانتخابات العامة الدورية البرلمانية والرئاسية، وتحترم كرامة الإنسان الفلسطيني، وحرية الاعتقاد والعبادة وحرية الأديان، وتؤكد على سيادة القانون لا سيادة الحاكم. دولة تحارب وتنبذ الفساد بكل أشكاله، وتستند إلى مبادئ المحاسبة والنزاهة والشفافية في إدارة البلاد والأموال العامة وطريقة إنفاقها، وتضع التعليم والصحة على رأس أولويات سياساتها وتكرس مواردها من أجل التنمية وتطوير اقتصاد البلاد، وتنهض لمساعدة الفئات الفقيرة وتحقق العدالة الاجتماعية. دولة تصبح إحدى أعمدة الاستقرار والازدهار والتعاون في كافة المجالات في الشرق الأوسط، وتساهم في بناء صرح السلام والأمن الدوليين، ونمارس فيها نحن المواطنين حريتنا واستقلالنا ونبنى فيها اقتصادنا على أسس ومبادئ الاقتصاد الحر».

- ◆ حسم السؤال المركزي الذي يحدد معالم المرحلة «هل الحركة الوطنية الفلسطينية هي حركة تحرير وطني أم دولة قيد التكوين».
- ◆ أهمية وجود قيادة موحدة مركزية قادرة على صنع القرار.
- ◆ الحفاظ على منظمة التحرير باعتبارها تعبيراً عن الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني وباعتبارها الحكومة المركزية والمرجععية السياسية للسلطة الوطنية... وضرورة تفعيل أطرها ومؤسساتها.

مكونات الإصلاح

تستند هذه الرؤية إلى ضرورة إجراء الإصلاحات الجذرية في المكونات الأساسية لحياة الشعب الفلسطيني ومستقبله

أولاً: الإصلاح السياسي

بعد ما يقارب الأربعين عاماً على تأسيس النظام السياسي الفلسطيني الحديث (منظمة التحرير الفلسطينية)، وبعد خمسة عشر عاماً على إعلان الدولة الفلسطينية، وبعد ثلاث سنوات على إنتفاضة الأقصى، والعديد من الحكومات التي تغيرت وتبدلت جراء تفاقم الخلاف حول صلاحيات مؤسسة الرئاسة ومؤسسة مجلس الوزراء تطرح التساؤلات التالية، أين نحن ذاهبين، وما طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وما هي تداعيات أزمة النظام السياسي على مستقبل القضية بمجملها.

الحقيقة التي لا تقبل الجدل أنه منذ أوصلو، ومنذ حصار الرئيس توجب علينا الآن التفكير بوعي وطني وبمسؤولية، وعي يرتكز إلى النقد الذاتي الصريح الذي يتجاوز المصالح الشخصية والتنظيمية والحزبية الضيقة.

تتركز أزمة النظام السياسي الفلسطيني في العديد من التساؤلات والتي تشير جديلاً واسعاً في صفوف الشارع الفلسطيني أيضاً، تساؤلات مشروعة تحدد معالم النظام السياسي... من يحكم من؟ ومن يتخذ القرار؟ وكيف

يُتخذ القرار؟؟ وهل توجد حكومة أم هيئة إدارة أزمة؟ أم إدارة حل أزمة؟ هل يتم العمل بالقانون الأساسي الذي يحتاج إلى العديد من التعديلات، وأين الدستور الذي يحدد صلاحيات وواجبات ومسؤوليات السلطات الثلاث؟ وهل المجلس التشريعي يشرع أم أنه يصادق فقط؟ وهل الجهاز القضائي هو الذي يحكم أم أنه مجرد واجه تمرر عبره الأحكام؟ وهل الأجهزة الأمنية فوق الجميع؟ ولماذا هذه التعددية في الاجهزة الأمنية؟ وما هو دور السلطة وعلاقتها بمنظمة التحرير؟

إن هذه التساؤلات المشروعة والتشخيص الواعي لحالة النظام السياسي الفلسطيني تفترض إجراء الاصلاحات الجذرية في المجالات التالية:

١. إعلان الدستور الفلسطيني والعمل به.

من المعروف في القانون الدولي أن الدستور هو جزء متمم للاستقلال، ولعل المرحلة الحالية تفترض التعاطي مع الدستور كروية قادرة على استثمار التقاطع بين الحاجة الفلسطينية الملحة لدستور عصري والحاجة الدولية لهذا الدستور في سياق الإستحقاق السياسي المطروح أمام للشعب الفلسطيني. إن ماهية هذا الدستور يجب أن تتجلى في القدرة على تجنب المنزلقات التي تريد أن تجعل هذا الدستور تكييفاً لصيغة الحل السياسي على أساس دولة إنتقالية منقوصة السيادة. إن الوظيفة الأساسية للدستور هي في قدرته على تحوله إلى رافعة لرسم صيغة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، والتي أصبحت هدفاً مقبولاً في المجتمع الدولي بوصفها تعبيراً عن إنهاء الاحتلال، وتأكيد وتأمين حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

إن القيمة الأساسية للدستور تتجلى باعتباره ميثاقاً وطنياً جديداً قادر على إعادة صياغة الهدف الفلسطيني، ورسم ملامحه الملموسة بالتوافق مع البرنامج الوطني، وفي إطار الإنسجام أيضاً مع الشرعية

الدولية، إن إعلان الدستور والعمل به يشكلان المدخل الرئيسي لتعزيز الشرعية الوطنية الفلسطينية، ولخلق استقطاب دولي وشامل للبرنامج السياسي الفلسطيني، وبالإضافة إلى إعتبره المفصل في تعزيز المكانة الدولية للقضية الفلسطينية.

وعليه فإن المنطق الوطني يفترض التعاطي مع الدستور بإعتبره ملزماً وبكافة الأحكام الواردة فيه لجميع أبناء الشعب الفلسطيني، وإعتبره مرجعية قانونية عامة، وأساساً في عمل السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها وأجهزتها والعاملين فيها، وهذا يتطلب مراجعة كافة القوانين والانظمة والتعليمات وموائمتها مع الاحكام والقواعد العامة في الدستور.

٢. الفصل بين السلطات الثلاث

وفقاً لأحكام الدستور فإنه يجب الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية، القضائية، والتنفيذية، وتحديد صلاحيات ودور ومسؤوليات كل سلطة.

٣. تحديد دستوري وقانوني لمؤسسة الرئاسة.

٤. تحديد دقيق ودستوري لمؤسسة مجلس الوزراء.

٥. تفعيل اطر منظمة التحرير وإجراء إنتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني.

٦. إجراء إنتخابات رئاسية.

٧. إجراء إنتخابات للمجلس التشريعي.

٨. إعلان برنامج سياسي واضح وبشكل إطاراً للوحدة الوطنية الفلسطينية.

٩. اعتماد خطاب سياسي موحد.

ثانياً: الإصلاح المالي

إن الإصلاح المالي بمختلف أوجهه يشكل الرافعة الأساسية لإجراء إصلاح إقتصادي، وإداري شامل...، ومقدمة لبناء إدارة مالية سليمة، من جميع النواحي، بإعتبار أن «السياسة المالية تشكل المكون الرئيس للسياسة الإقتصادية، حيث تستطيع الحكومة من خلال إستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية الوصول إلى أهدافها الإقتصادية الكلية، والمتمثلة بشكل أساسي في الإستقرار النقدي، وفي إستقرار معدلات التضخم وعمليات التشغيل الكامل، والتوزيع العادل للدخل، وتحقيق النمو الإقتصادي المنشود». كما وتشكل الموازنة العامة الإدارة الأساسية في السياسة المالية، وذلك من خلال ضبط وترشيد عمليات الإنفاق العام، وتعكس جميع نشاطات وبرامج الحكومة خلال فترة زمنية معينة.

ولا شك أن تقديم مشروع قانون الموازنة وبما يتضمنه من تحليل واقعي ودقيق لأوضاعنا المالية، وما يشتمل عليه من تحديد لمرتكزات وضوابط السياسة المالية التي ستحكم عمل وتوجهات وزارة المالية، إنما هي بدايات النجاح والتصحيح... وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى تحديد الأولويات لبرنامج الإصلاح المالي، الذي بدأت وزارة المالية تضطلع به...

- ◆ معالجة جادة للتضخم الكبير في الجهاز الوظيفي الحكومي.
- ◆ إقرار قانون التقاعد والتقاعد المبكر.
- ◆ تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية
- ◆ تبني سياسات وبرامج إغاثية وتنموية لمساعدة العائلات المتضررة، وتوفير فرص تشغيل من خلال تطوير المشاريع الصغيرة والمدرة للدخل.
- ◆ تعزيز الإلتزام بالموازنة العامة، من كافة الجهات المالية في السلطة... وضرورة إدراج كافة المؤسسات المالية والمصادر المالية ضمن صلاحيات ومسؤوليات وزارة المالية، كسلطة النقد مثلاً...
◆ ضرورة بناء جهاز وطني لمتابعة المال العام...

ثالثاً الإصلاح القانوني

إن جميع المواطنين أحراراً ويجب أن يعاملوا بشكل متساو أمام القانون دون حاجة لأي تدخل خارج إطار هذه السيادة، وأن يكون بمستطاع الإنسان الفلسطيني اللجوء إلى القضاء العادل، وأن دور القانون والقضاء هو إحقاق الحق وإنصاف المظلومين وهذا يستدعي:

- ◆ تأكيد سيادة القانون والإلتزام به من كافة شرائح ومؤسسات وأجهزة الدولة.
- ◆ تشكيل مجلس القضاء الأعلى وتحديد صلاحياته ومسئوليته.
- ◆ التأكيد على أهمية إستقلال القضاء إستقلالية تامة.
- ◆ تعزيز قرارات المحاكم والإلتزام الطوعي والقسري بها.
- ◆ حماية الدستور وضمان العمل به.
- ◆ إعتبار القضاء المرجعية الأساسية للعمل ببرنامج الإصلاح، ومحاربة الفساد ومعاقبة مرتكبيه.
- ◆ التأكيد على الوظيفة الإدارية لوزارة العدل.

رابعاً: الإصلاح الإداري

إن التشخيص القائم للوضع الإداري في مؤسسات العمل الرسمية يتلخص في العديد من مظاهر الخلل في الجهاز الإداري للسلطة ومؤسساتها، وهذه المظاهر تتمثل في غياب الهيكليات الوظيفية في وزارات السلطة، وبالتالي غياب أهداف وآليات عمل واضحة ومحددة، وتداخل الصلاحيات الوظيفية على مستوى الوزارة الواحدة، والوزارات المتعددة والهيئات الرسمية، وتشوه البنية التنظيمية، بالإضافة لتضخم الجهاز الوظيفي الى درجة أن الإنفاق الحكومي على الجسم الإداري الوظيفي تقارب ٦٥٪ من مجموع الإنفاق العام. وقد نجم عن ذلك ظهور البطالة المقنعة، وزيادة التعقيدات الإدارية والبيروقراطية، والأهم تدني مساهمة القطاع الحكومي في الناتج العام.

اننا نعتقد أن أبرز مظاهر الخلل في الجهاز الإداري هي:

التضخم الوظيفي وأسبابه:

- سياسة التعيينات
- غياب المؤهلات المطلوبة للتوظيفة (النقص في المؤهلات المطلوبة)
- تعدد الوظائف العليا، وتعدد شاغليها...
- عدم وجود بناء إداري - وتداخل في الصلاحيات
- التعيين والفرز والإنتداب (تقاضي الموظفين للرواتب وهم ليسوا على رأس عملهم...)

الترهل الإداري وأسبابه هي:

- تعدد مراكز القوى وإنقسام الجهاز الإداري.
- غياب التواصل الوظيفي (الوزير في مكان... الوكيل في آخر.....)
- صراع مراكز المسؤولية (مثال التلفزيون) نتيجة ازدواجية المرجعيات.
- استحداث دوائر ومديريات دون أسباب وأهداف محددة.
- غياب المرجعيات والإستراتيجيات ووسائل العمل لتنفيذ السياسات العامة والفرعية للمؤسسات الرسمية.
- عدم العمل بالقوانين والانظمة والمساءلة والمحاسبة الإدارية.
- غياب مفهوم الكفاءة، والذي يعد من أهم مقومات معالجة الخلل في الجهاز الاداري للوزارات والمؤسسات الرسمية، حيث أن إختيار الكفاءة يجب ان يتم على اساس الشفافية الكاملة، وعلى مقاييس النزاهة والقدرة على العمل والإنجاز، بغض النظر عن الإلتناء والولاء..... باعتبار أن الإلتناء للوطن أساساً.

إن حسن اختيار الكفاءات هو من علامات البناء الصحيح للمجتمع ولأية مؤسسة. الكفاءة تساعد على خلق صفوف جديدة من القيادات الشابة لأخذ دورها بناءً على جهدها وعملها ونشاطها. الكفاءة أيضاً تعني تكريس مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع عند التعيين أو الترقية أو المكافأة والتكليف، وتطوير القدرة على بناء الذات والمنافسة ضمن إطار تكافؤ الفرص، وليس ضمن إطار الولاء والمحسوبية الذي يجمد حالة القدرة للفرد ويحول دون تطوره. وهذا يقتضي تطوير العلاقة بين الإنتماء والكفاءة والولاء والكفاءة ضمن مفهوم الولاء للوطن، وللمؤسسة، وللمهنة...

مقومات الإصلاح الإداري

- ١- إصلاح الهيكل الإداري ودمج الوزارات والهيئات ذات الاختصاص المشترك.
- ٢- تطوير مضمون التكامل الوظيفي في قطاع العمل الرسمي، وتعزيز العلاقة والتكامل مع القطاعات الأخرى - المجتمع المدني - القطاع الخاص.
- ٣- تطور آلية الدور الرقابي على الوظيفة
- ٤- معالجة التضخم الوظيفي والإداري.
- ٥- إخضاع عمليات التوظيف لأحكام وقواعد وقوانين الخدمة المدنية، ولاحتمياجات الهيكل التنظيمي والوظيفي.
- ٦- تطوير نظام المساءلة والمحاسبة والترقية.
- ٧- تطوير مفهوم الواجب والمسؤولية والإستحقاق.
- ٨- إعادة تركيبة ديوان الموظفين برفده بكفاءات مهنية، ووضع خطة تنفيذية لتطبيق قانون الخدمة المدنية، وإعداد قانون موحد للتقاعد يشمأ كافة العاملين في القطاع العام.

دور حركة فتح في الإصلاح الوطني

بالاستناد لدور فتح التاريخي فإن عملية الإصلاح الوطني هي بمثابة واجب وطني وتنظيمي وأخلاقي وإنساني، مطروح أمام كل عضو وعامل وكادر وقائد في هذه الحركة المجيدة. وإنطلاقاً من هذه الرؤية فإن حركة فتح ترى دورها في عملية الإصلاح الوطني الجذري والشامل وفق المسؤوليات والواجبات التالية:

- ١- إعتبار عملية الإصلاح واجب تنظيمي يحدد على أساسه الالتزام التنظيمي وشروط العضوية.
- ٢- المساهمة كل في مجاله ومع الأطراف ذات العلاقة في كل مؤسسة رسمية في إعداد وتنفيذ الخطة الوطنية للإصلاح، بالآلية التي يتم الإتفاق عليها.
- ٣- المساهمة الفعالة في رفع درجة الوعي التنظيمي بأهمية الإصلاح وأهدافه وآليات تنفيذه.
- ٤- تطوير البنى التنظيمية وإخضاع موازاناتها بما يتلاءم والقيام بالمهام الوطنية للإصلاح في كافة المجالات.
- ٥- تعزيز الحوار الوطني الديمقراطي، والتنسيق المنتظم مع القوى الوطنية والفعاليات المختلفة في مؤسسات السلطة، لتعزيز الارتباط ببرنامج الإصلاح.
- ٦- تطوير الوعي بسيادة القانون، والالتزام التام بالقوانين والأنظمة في كافة مجالات الحياة العامة والخاصة.
- ٧- تطوير نظام المساءلة والمحاسبة والشفافية وتعزيز مفهوم النقد والنقد الذاتي.
- ٨- المساهمة الفكرية والثقافية في تعزيز المفاهيم والقيم ارتباطاً بعملية الإصلاح الوطنية وموجباتها ومتطلباتها.
- ٩- مكافحة الفساد بكافة أوجهه وفق الأنظمة والقوانين.

- ١٠- تعزيز مفهوم الكفاءة والتطور العلمي والمهني وملائمة المؤهلات والقدرات الذاتية ومتطلبات الموقع العام.
- ١١- بلورة اتفاق وطني على اعتبار «أن لا أحد فوق القانون» وأن السجل النضالي لأي شخص لا يمكن أن يكون مبرراً لإعفاءه من المساءلة القانونية أو من الإجابة على أي تساؤلات تثار حول سلوكياته المختلفة..

آليات العمل الفتحاوية في عملية الإصلاح

١- تطوير المستوى العلمي والفني لمختلف عاملاتها بالوزارات وهذا يتطلب:

- إحياء موضوع مدرسة الكوادر الحركية وتطوير بنيتها ومناهجها بما يتلائم ومقومات ونجاعة عملية الإصلاح.
- تطوير دور المكاتب الحركية في الوزارات باعتبارها ليست تشكياً أو تنظيمياً مهنياً بقدر ما تقوم به من دراسات حول متطلبات ملائمة العضو لشروط ومؤهلات إنجاز الوظيفة، وهي بنفس الوقت تقوم بدور الرقابة التنظيمية للعضو العامل.
- تطوير برامج التأهيل والتدريب المهني وإخضاع كافة العاملين لها. - تطوير مفهوم الكادر المختص والمحترف مهنياً وتوجيهه للعمل في القطاع المحدد.

٢- تفعيل وتطوير دور هيئة الرقابة التنظيمية

- تحديث وبناء هيكلي ووظيفي يتلائم ومقومات الإصلاح الوطني في المجتمع الفلسطيني، واعتماد خطط الإصلاح كأولويات عمل لديها.
- الالتزام بالمصادقية والشفافية في تقاريرها ونشرها بالصحف التنظيمية.

- وضع ضوابط مناسبة لعملها من خلال دورها في تطوير الأداء التنظيمي، واستنادها على أسس قانونية مناسبة تكفل قيامها بالمهام الموكلة إليها بكفاءة وبدون تدخلات غير موضوعية من مختلف المستويات التنظيمية.
 - محاربة الفساد وتقديم اللوائح بحق مرتكبيه إلى القضاء الفلسطيني والقضاء التنظيمي أيضاً.
- ٣- إنشاء هيئة خاصة تنظيمية تعنى بالاصلاح الوطني.

ورقة نايف سويطات

عضو اللجنة الحركية العليا لحركة فتح

مقدمة

يشكل عنوان هذه الورقة موضوعاً على درجة كبيرة من التعقيد والبساطة في آن واحد، إذ أن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تصل حتى الآن إلى مستوى الدولة، ولم تتوافر بعد كمية كافية من الأدبيات والدراسات التي قد تساعد على سبر أغوار هذا العنوان، رغم أن العديد من المتفائلين قد بالغوا في أن الدولة الفلسطينية قاب قوسين أو أدنى من التحقق، وأن الديمقراطية الفلسطينية تشكل نموذجاً متميزاً إذا ما قورنت بمثيلاتها في المحيط العربي.

ورغم توافر العديد من مكونات الدولة ورموزها، وبعض المؤشرات الديمقراطية كانتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني، وحرية النقد والصحافة والاحتجاج، وبعض مظاهر الديمقراطية الأخرى، إلا أن اتفاق أسلو لازال يشكل عائقاً كبيراً في الانتقال إلى الدولة كاملة الصلاحية على الحدود والقضاء والعلاقات الخارجية والسيادة، وما الجرائم اليومية التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلا شواهد حيه على مدى تشابك وتداخل المكونات والمؤثرات الإقليمية، الدولية، والإسرائيلية التي تفرض نفسها على السلوك السياسي الفلسطيني، وبضمنه موضوعة الإصلاح.

تهدف هذه الورقة إلى تقديم معاينة سريعة لطبيعة النظام السياسي الفلسطيني، وأثر ذلك على موضوعة الإصلاح، إضافة إلى قراءة أولية في رؤية حركة فتح الإصلاحية، ودور الكادر الوسيط في تطوير العمل داخل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية باتجاه إصلاحي، والمعوقات التي تواجه عملية الإصلاح، وهل هي معوقات نابعة من غياب البرنامج الإصلاحي أم أنها أسباب بنيوية. وسيتم الاعتماد على بعض الأدبيات الأولية التي عالجت الموضوع، إضافة إلى التجربة الخاصة التي عايشتها داخل الحركة وفي مؤسسات السلطة الوطنية كمشارك ومراقب، مؤملاً أن تشكل هذه الورقة محاولة للخروج من

حالة التخبط والارتجال التي يعيشها النظام السياسي الفلسطيني، اعتماداً على ما كتبه عزمي بشارة في دراسته (المجتمع هو الذخر الاستراتيجي السياسي، وعندما تغيب السيادة على الأرض، يجب أن تستبدل بسيادة على المؤسسات، لقد كانت السيادة دائماً شرطاً للديمقراطية، لكن هناك حالات تكون فيها الديمقراطية هي شرطاً للسيادة).^(١)

كما ستتطرق الورقة إلى قراءة الأبعاد الحقيقية التي نتجت بفعل ما عصف بالنظام السياسي الفلسطيني في الفترة الأخيرة وتحديدًا (حكومة محمود عباس)، ومن بعدها حكومة (أحمد قريع) والتجاذبات التي سادت، ومعرفة أسبابها وتأثيرها على مركبات النظام السياسي الفلسطيني.

لقد كان من المفترض أن تترك الانتفاضة بصماتها على الحياة السياسية والاجتماعية الداخلية، وعلى المؤسسات المدنية والأمنية، حيث أن هناك العديد من الأسباب التي يعتقد أن لها دوراً مهماً في إعاقة عملية الإصلاح داخل مؤسسات السلطة.

إذ يجب أن لا ننسى أن عدم سيطرة السلطة على الأرض، وتحقيق السيادة الوطنية، تبقى السبب الأهم والأكثر منطقية للإخفاقات التي تواجه عملية الإصلاح، لكن هذا لا يجب أن يعفينا من توجيه النقد للأسباب الداخلية، حيث يجب أن يكون الإصلاح مطلباً فلسطينياً داخلياً، قبل أن يكون استجابة لضغوطات دولية وخارجية، وهذا ما يستحق النقاش الموسع في هذه الورقة.

وباختصار هل الإصلاح السياسي والمالي والإداري حاجة وطنية أم استجابة لإملاءات خارجية؟ وما هو مفهومنا الفلسطيني للإصلاح «والاولويات التي يجب ان نبدأ منها».

^(١) بشارة عزمي من اجل تجنب نهاية ساخرة لاحدى مآسي القرن (مجلة الدراسات الفلسطينية) ١٦ خريف ١٩٩٣، ص ٤٨.

تجربة م. ت. ف

من أجل قراءة صحيحة لوضعنا الحالي لا بد من دراسة البيئة التي نما فيها النظام السياسي، والمحطات التي ساهمت بتشكيل ثقافته وقيمه. لقد كان لهزيمة حزيران- إضافة للتكوين الثقافي والسياسي العربي ونحن جزء منه- الأثر الأساسي في حدوث نقله نوعية في تحويل م. ت. ف من مؤسسة شكلية الى منظمة تتمتع بأفق وطني وقاعدة شعبية عريضة، وقد سيطرت الفصائل الفلسطينية المسلحة على المنظمة وخاصة حركة فتح، وعملت على تغيير الميثاق القومي الى ميثاق وطني، فيما سمحت أيضاً بتنامي دور الفصائل السياسية الفلسطينية والحركات الشعبية وتحديداً في الدول المحيطة بفلسطين، حيث شكلت م. ت. ف إطاراً ائتلافياً ضم كافة القوى السياسية التي تبنت الكفاح المسلح كطريق للتحرير، وأصبحت قاعدة العمل الرئيسية لهذه الفصائل معتمدة على أبناء المخيمات الذين تم تشريدهم من أوطانهم سنة ١٩٤٨.

وقد تأثرت الصيغ الائتلافية للمنظمة كبنية جامعة للتوجهات السياسية، كما أثرت الظروف المتباينة التي عاشتها على تشكيلاتها مثل (المجلس الوطني، اللجنة التنفيذية، القيادة الفلسطينية، والاتحادات الشعبية الطلابية والنقابية).

وبسبب بعد م. ت. ف عن جماهيرها في الداخل، وعدم وجودها على أرضها فإنها لم تستطع صياغة سياسات واضحة ومحددة الى ان انطلقت الانتفاضة الكبرى سنة ١٩٨٨.

لقد كانت الانتفاضة الكبرى بمثابة خشبة الإنقاذ لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن السياسات الخاطئة التي استخدمت في التعامل مع القيادة الموحدة، أدى إلى إفقادها الطابع الشعبي مقارنه مع بدايتها الاولى.

ولقد لعبت الأموال المتدفقة من الدول النفطية، وحصول المنظمة على اعتراف دولي واسع في العام ١٩٧٤، دفعت بالمنظمة إلى توسيع أجهزتها الدبلوماسية، وزيادة المنح الدراسية، والبعثات العسكرية والمهنية، وتكريس حالة من المركزية الشديدة. والمسألة المهمة هنا هي أن المنظور السياسي

الفلسطيني تبلور جراء تفاعله مع محيطه العربي، وتطورت برامجه ونماذجه التنظيمية في ضوء التطورات التي كانت تحيط به في المجتمعات العربية، وكما يقول يزيد صايغ حول تأثيرات اتفاق أوسلو، فإن الاتفاق^(٢١) (أكد على دينامية بناء الدولة بدلاً من ان يضعفها)، على الرغم من التقييدات الكثيرة التي رافقت هذا الاتفاق في الحد من صلاحية السلطة التنفيذية.

وقد حافظت المنظمة على سيطرة ادارية داخلية بفضل وراثتها جهازاً حكومياً قائماً، وبلعبها دور الوسيط في كل المعاملات التجارية والأمنية، إضافة إلى عودة النخبة البيروقراطية ل م. ت. ف وسيطرتها على أجهزة السلطة. وقد أدى ذلك الى (مأسسة دولانية مطبوعة بطابع ابوي جديد).^(٢٢) ونستطيع القول أن المؤسسات في م. ت. ف الفلسطينية خضعت الى حد كبير لطبيعة علاقة المنظمة مع الانظمة العربية التي كانت موجودة فيها، بعكس المؤسسات التنظيمية والشعبية التي نمت في ساحة الوطن المحتل، والتي اكتسبت طابعاً ديمقراطياً، وتأثرت إلى حد كبير من القمع الاسرائيلي المتواصل لها وملاحقتها، كما يقول جميل هلال^(٢٣) (إن شريحة بيروقراطية ريعية نمت داخل م. ت. ف)، وسيطرت على مكاسب مادية ومعنوية مما مكنها من القيام بوظيفة توزيع المكاسب، حيث انتقلت هذه السمة الى مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية كما سنرى، وعبر هذا السلوك عن نفسه بالاستعاضة عن الديمقراطية بالتفاوض بين الفصائل، ونظام المحاصصة في تشكيل الهيئات وتغيب دور المؤسسات في القرار وصياغة المواقف، وتعزيز الحكم الفردي المبني على المنفعة، والبعيد عن الرقابة الشعبية، وذلك لا يعني انتقاصاً من دور منظمة التحرير ككيان معنوي للشعب الفلسطيني قامت بتنظيم الشعب الفلسطيني في مقاومة مسلحة عنيفه ضد الاحتلال الصهيوني، ومقدرتها على ملاءمة نفسها مع كل التقلبات السياسية والاقليمية والدولية التي واجهتها.

^(٢١) صايغ، يزيد - الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الطبعة الأولى - بيروت، كانون الثاني /يناير ٢٠٠٢.

^(٢٢) أنظر: صايغ، (مصدر سبق ذكره).

^(٢٣) أنظر: هلال، (مصدر سبق ذكره).

النظام السياسي الفلسطيني

يتضح من قراءة اتفاق اوسلو أنه وضع عقبات قوية في اجراء تحولات ديمقراطية في المجتمع الفلسطيني. فقد تجاهل الاتفاق حق التشريع، وأغفل فصل السلطات، حيث أعطي الجانب الاسرائيلي الحق في الإطلاع على أيه تشريعات جديدة، وكما يقول علي الجرباوي^(٥) (فقد حول الاتفاق المرحلي مختلف الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والرقابية إلى رئيس السلطة التنفيذية للمجلس الفلسطيني).

وقد شكل توقيع اتفاق اوسلو نهاية لدور م. ت. ف التي قادت النظام السياسي الفلسطيني في الخارج، وانتقل الثقل الى السلطة الوطنية الفلسطينية، ولم تلعب هيئات م. ت. ف دوراً عملياً في النظام السياسي الجديد، رغم إصرار القيادة الفلسطينية على دعوة ل. ت، للاجتماع، والقول بانها مرجعية السلطة، لكن واقع الحال تم تهميشها واستخدامها عند الطلب.

وتبقى مسؤولية حركة فتح كونها القوة المسيطرة على النظام السياسي، مسؤولية كبيرة في إحداث نقلات نوعيه في بنى النظام، وتالياً في الإصلاح المنشود. و الحركة تشهد الآن تراجعاً متسارعاً في حجم التأييد الجماهيري، سيما وان العملية السياسية تعيش حالة من الاحتضار، ويلاحظ سيطرة ظواهر الشللية والاستزلام، من خلال نمو شرائح اقتصادية وسياسية داخل حركة فتح. كل ذلك يؤدي الى بروز مراكز قوى ومجموعات ترتبط ومصحتها بمصلحة الحاكم، حرصاً منها على استمرار الكسب الشخصي، حتى لو أدى ذلك الى تعريض النظام السياسي والسلطة لعدم الاستقرار والفوضى، وتجارب الحكومات المتعاقبة دليلنا على ما ذهبنا إليه.

مما سبق نستطيع القول أن هناك تشابك كبير بين الفساد وطبيعة النظام السياسي وتوجهاته، وكما يقول الزبيدي فإن هناك سمات للأنظمة التي لا تشجع الإصلاح ومن أهم هذه السمات:

^(٥) الجرباوي، علي - البيئة القانونية والاحوال الديمقراطية في فلسطين - الطبعة الأولى، كانون

الثاني سنة ١٩٩٩م صفحة ٣٨

- ١- لا تحتكم للإرادة الشعبية في ادارة الشأن العام.
 - ٢- غموض القوانين الناظمه للعلاقة بين العام والخاص، مما يشجع النظام السياسي ومنتفذيه من الاعتداء على الحريات دون حساب.
 - ٣- اعتماد هذه الأنظمة على مقوله (استثنائية الظرف) يعزز من قدرتها على محاربة دعوات الإصلاح).
- إن ما يهمننا من هذا معاينة النظام السياسي الفلسطيني من حيث موقعه من الإصلاح، وفكر التطوير والبناء المؤسساتي، مما يستدعي دراسة السمات والخصائص التي تميزه من حيث البنية والمؤسسات والتوجه، وسيتم الاعتماد على السمة الانتقالية للنظام السياسي الفلسطيني والتوجهات السلطويه، إضافة الى اعتماده على الدعم الخارجي.
- والطبيعة الانتقالية للنظام السياسي تأتت من التحولات التي مرت على النظام، وانتقاله من ثوره إلى سلطة، ومن م. ت. ف الى نظام سياسي، وما رافق ذلك من تغيرات في الخطاب السياسي، وتأثر النخب الاقتصادية والسياسية بهذه التحولات والسياسات. ويتضح ان أسسس التحولات لم تكن ثوريه، ولم تنحى إلى بناء المؤسسات والقانون، إضافة إلى زيادة كبيرة في توقعات الفلسطينيين التي واكبت بداية عملية السلام، ولم يمض وقت طويل حتى انهارت هذه التوقعات، وبدأت قطاعات واسعة من الجماهير تشعر بالإحباط، وقد تم استبدال القيم والمثل العليا بقيم نفعية، ومسلكتيات مشوهة غلبت المصلحة الشخصية على مصلحة الوطن. كما تأثر النظام السياسي الفلسطيني بتجربة م. ت. ف واساليب عملها التي اتسمت بالبساطة والبعد عن الحداثة والتخطيط، ولا زالت العوامل السياسية والحزبية هي المحددات التي تحكم عملية بناء المؤسسات، على حساب الأسس المهنية والكفاءة، إضافة إلى أنواع المفاهيم الجهويه والعشائرية، وغياب المحاسبة والمساءلة، وتشوش العلاقة بين الهيئات التشريعية والتنفيذية، وبين الحاكم والمحكوم، والداخل والخارج. ولقد لعبت (الظروف الطارئة) دائماً دوراً سلبياً في مواجهة استحقاقات الاصلاح، حتى وصلت الأمور الى ما هي عليه الآن.

حركة فتح والإصلاح

كان موضوع الديمقراطية والإصلاح وما زال يشكل الهاجس والاهتمام الأكبر لدى الكثيرين من قواعد وكادر حركة فتح، بسبب أن فتح بمؤسساتها ومنظماتها المختلفة كانت وما زالت، إلى حد كبير أبعد ما تكون عن الديمقراطية لأسباب موضوعية وذاتية، من غير الممكن التطرق إليها أو عرضها بالشرح والتحليل في إطار هذه الورقة. وقد كان لغياب الديمقراطية الأثر الكبير في جعل فتح عرضة للآزمات المتواصلة والمتلاحقة وحتى التصدعات والانقسامات.

وقد أدى غياب الديمقراطية إلى عجز فتح عن تحقيق أهداف سياسية وتنظيمية، وأوقعها في مشاكل وأخطاء استراتيجية، وأشاع نمط الولاءات الشخصية بعد انقسام مؤسساتها وأجهزتها المختلفة بين القادة المؤسسين، الأمر الذي أفرز حالة من الهلالية والشللية والزمرية والسلبية، وعدم وضوح الرؤيا، وانعدام الانسجام في الموقف السياسي والرؤيا الاستراتيجية.

وعندما كانت تعلو أصوات الإصلاح بين كوادر الحركة، كانوا يواجهون في كل مرة، بالصد من جانب القيادات العليا، التي لم تكن ترغب في التغيير، وكانت راضية إلى حد كبير، عن الأوضاع العامة داخل فتح، متذرة تارة، بحساسية الموقف واللحظة التاريخية المعاشة، وتارة أخرى بأن مطلب الإصلاح والتغيير يتناقض في جوانب منه مع النظام الداخلي، وجعلت من النظام الداخلي آية قرآنية أو أيقونه مقدسة يحرم مسها. لكن «الديموقراطية» أخذت تدخل فتح من أوسع أبوابها، وراحت القواعد والكادر الوسيط يجاهر علناً بالحاجة وأهمية الممارسة الديمقراطية في الحياة التنظيمية، والتصدي لحالة التراجع، ومحاربة ظواهر الفساد السياسي والإداري.

ومنذ إقامة السلطة الوطنية وتحول العمل الوطني في معظمه من حالة العمل السري إلى العلني، وسقوط ورقة التوت عن الذين كانوا يتذرعون بعدم إمكانية اعتماد الديمقراطية، بذلت محاولات جادة بهدف بناء التركيبة التنظيمية الفتحوية على قاعدة عقد مؤتمرات مناطقيه، ومحلية لأجل الوصول إلى عقد المؤتمر السادس.

غير أن هذه المحاولات ووجهت بالتخريب والإعاقة من قبل بعض القيادات العليا، التي كانت ترى في استمرار العملية الديمقراطية داخل فتح خطراً يهدد بتنحيها عن مركز القيادة، وفي الواقع، إن عمليات التخريب على اعتماد الديمقراطية لم تقتصر على هؤلاء إنما تعدت لتقع في تطورات الأحداث التي حصلت إبان انتفاضة الأقصى، والتي انشغل فيها الكادر التنظيمي وقواعد فتح في مواجهة العدوان الإسرائيلي على شعبنا. ومع ذلك، فإن الإصلاح والتغيير المفترض حصوله داخل السلطة وأجهزتها لن يتأتى إلا بالديمقراطية.

١. تجربة اللجنة الحركية العليا لفتح

لقد حاولت اللجنة الحركية العليا التصدي لحالة الترهل التنظيمي، والفساد المستشري في أجهزة السلطة ومؤسساتها، من خلال طرح أفكار ثورية على شكل برامج مختلفة. وقد ووجهت تلك المحاولات بخلق العقبات أمامها، تارة باعتبارها خارجة عن النظام الداخلي، وتارة أخرى بالإعلان عن عدم شرعيتها وحلها، كما حصل في الضفة الغربية. ونحن نعتقد أن مشروع السلطة الوطنية الفلسطينية، مشروع يجب أن يكون لكل الوطنيين الفلسطينيين اللذين ناضلوا من أجل أن يحيا الإنسان الفلسطيني حراً في وطنه، وليس للطغمة الفاسدة التي تحاول استبعاد النفس الوطني عن مسرح الأحداث. ولم يكتب لهذه المؤتمرات التي نظمتها الحركية النجاح والاكتمال جراء عمليات العبث والتشويه التي أدخلت على ترتيباتها وأهدافها، حتى أصبحت أقرب ما يكون إلى المؤتمرات العشائرية أكثر منها مؤتمرات تنظيمية. وقد يكون هذا أحد أهداف الذين لم يرغبوا للعبة الديمقراطية بأن تنجح، خوفاً على مواقعهم وامتيازاتهم، حتى أصبحت الحياة التنظيمية مقتصرة على موقع أمين السر والموازنة، تستخدم للاستزلام فقط، وفي الكثير من الأحيان كان يعتبر الموقف التنظيمي امتداداً لموقف السلطة، مما شكل خروجاً عن مبدأ العمل التنظيمي، وهو أن التنظيم الديمقراطي هو خادم الشعب. ووفرت الانتفاضة الأخيرة ظروفاً مواتية لإعادة الروح للتنظيم، إلا أن هذه التجربة لم تكتمل جراء القمع المتواصل من قبل الاحتلال، وعدم تبني هذه الظاهرة من قبل السلطة، والتعارضات التي كانت تبرز بين الفينة والأخرى، وقد

اقتصر دور التنظيم في الحياة السياسية على تأثيره المتواضع أحياناً على تعيين شخص في السلطة، أو علاج مريض، ولم يرتق إلى مستوى التأثير في الحياة العامة التي كانت تقرر في المسائل الأساسية، رغم إقرار فتح بضرورة الإصلاح على أعلى مستوى، كما يتضح في خطاب الرئيس أمام المجلس التشريعي بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٥ م حيث قال (أن وضعنا الداخلي ونظامنا السياسي بعد هذا العدوان يحتاج منا إلى مراجعة شاملة تطال جميع مناحي حياتنا الوطنية، كما أنني من واقع التجربة في بناء الإدارة والسلطة، أدعو إلى إعادة النظر في كافة تشكيلاتنا الإدارية والوزارية والأجهزة الأمنية، بعد أن ظهرت جوانب قصور هنا وهناك لا يمكن إخفاؤها عن الرأي العام).

وبما أن الإشارة إلى القصور جاءت من رأس الهرم في فتح والسلطة فإنه يوجد من يشكك في وجود الثغرات، بل إن الاختلاف يدور حول كيفية إصلاح ذلك.

٢- تجربة حكومة أبو مازن:

لم يعد مطلب إجراء إصلاحات داخل السلطة مطلباً يقتصر على كادر فتح وقواعدها، إنما غدا، ولشديد الغرابة، مطلباً أميركياً إسرائيلياً، بمطالبة القيادة الفلسطينية بتعيين رئيس للوزراء بصلاحيات واسعة، كشرط من شروط طرح خارطة الطريق والتقدم بالعملية السياسية المتوقفة.

وقد استجابت القيادة الفلسطينية لهذا المطلب، وتم تعيين الأخ أبو مازن رئيساً للوزراء، والذي بادر إلى وضع خطة إصلاح مالي وإداري، علاوة على أنه كان جاداً في تطبيق خارطة الطريق، واستحقاقات الطرف الفلسطيني.

غير أنه ولأسباب غدت معروفة للجميع لم يقيض لأبي مازن الاستمرار في هذه الخطة، بعد أن أحدث بعض التغييرات والإصلاحات في الجهاز المالي عن طريق وزير مالية يشهد له، كما أنه سعى إلى توحيد الأجهزة الأمنية تحت مسؤولية وزير الشؤون الأمنية، وحاول أيضاً أحداث الإصلاح في ديوان الموظفين، ووزارة الخارجية وتحديدها بوزير لا وزيرين.

وفي الواقع أنه لو قدر لأبي مازن الاستمرار لكانت عملية الإصلاح قد قطعت شوطاً طويلاً، لكن لدواعٍ لا أساس لها من الصحة قامت اللجنة المركزية، أو أعضاء منها، بالتحريض عليه، إضافة إلى استمرار العدوان الإسرائيلي وعدم التزام إسرائيل بخارطة الطريق وتطبيقها، الأمر الذي أدى إلى تفويض حكومة أبو مازن.

خلاصة واستنتاجات

على ضوء ما تقدم من عرض للواقع الذي يعيشه النظام السياسي الفلسطيني و.م.ت.ف، وحركة فتح من غياب الديمقراطية، وطالما أن حالة الركود هذه هي المسيطرة في الحركة، فلا أعتقد أن الحركة وكوادرها ستكون قادرة على التأثير بشكل إيجابي، إلا إذا تحققت الشروط الديمقراطية للتغيير المؤسسي داخل الحركة نفسها. إن تقوية الحركة وإصلاح هيئاتها وأطرها يتطلب إرادة سياسية ومهارات كبيرة وهي متوفرة في الحركة. إن الثمن الكبير الذي على فتح أن تدفعه إذا ما استمر الوضع على حاله هو ثمن سياسي أساساً، حيث أن استطلاعات الرأي الأخيرة أشارت إلى تراجع في شعبية فتح، رغم تصدرها قائمة الفصائل من حيث الحجم.

ولاشك أن هناك قسم كبير ممن عملوا في مؤسسات السلطة الأمنية والمدنية وتحديداً من الكوادر المميزة داخل الحركة، حاولوا بكل جهدهم أحداث تغييرات هنا وهناك، إلا أن جهودهم بقيت تراوح في المكان، وأحياناً تعرضوا لمضايقات جراء الطابع الفردي الذي يهيمن على إدارة المؤسسة. ولا يمكن تطوير دور القيادات الشابة داخل الحركة إلا من خلال الذهاب إلى انتخابات حرة وديمقراطية مباشرة داخل الأطر، وبعكس ذلك سيمقى الإصلاح في مجال الأمانى فقط، كما لا يوجد شك أن الإصلاح الديمقراطي والمؤسساتي سيعطي دفعه قوية للحركة والسلطة، حيث أن الشفافية والمرونة في عمل مؤسسات السلطة ضرورة، وتمس بشكل مباشر مصالح وحقوق كافة فئات الشعب، فهي مطالبة بالشفافية في إدارة أموال وموارد الدولة وأوجه صرفها في مختلف الميادين، وتبيان آلية الصرف، وكذلك أنظمة التعيين والتوظيف في الدولة، والمقاييس والمواصفات المحددة لهذا الغرض.

إننا نشعر أن المواطن الفلسطيني يغيب عن إجراءات هذا الإصلاح، حيث بقي الإصلاح شعاراً دون محتوى، وهذا أدى إلى أن تتدخل قوى خارجية (الاتحاد الأوروبي وأمريكا) من خلال تشكيل لجان تتابع قضايا الإصلاح، وهذا يقودنا إلى استفسار عن حقيقة تشكيل لجان تخصص دولية، فيما تغيب لجان التخصص الفلسطينية؟ لماذا لا يتم إطلاع الشعب على ما أتخذ من إصلاحات؟ ولماذا لا يُسأل الشعب عما يريد إصلاحه؟ هذا إذا أردنا إصلاحاً حقيقياً.

وحتى نحافظ على الموضوعية في هذه الورقة يجب عدم إغفال العوامل الخارجية التي أحياناً كان لها دوراً مركزياً في إعاقة عملية التغيير، وتحديد الاحتلال الإسرائيلي، حيث لا زالت السلطة غير مسيطرة على أجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية (٧٠٪ في قطاع غزة، ٢٩٪ في الضفة الغربية)، إضافة إلى صعوبة التنقل بين الضفة وغزه، وبروز مؤسسات موازية، وعدم تحكم السلطة ب وارداتها المالية وعدم استقرارها، والتعارضات القانونية بين النظامين الذين كانا سائدين في غزة والضفة، وخوف المستثمرين من القدوم إلى فلسطين لغياب نظام استثماري واضح، كما أن السرية والعسكريتارية التي حكمت بني منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها عكست نفسها على مؤسسات السلطة وهذا له تأثيراته السلبية.

إضافة إلى أن الاستحقاقات الوطنية التحررية تتداخل بشكل كبير مع الاستحقاقات البنائية، والتبعية الاقتصادية للدول المانحة، وعدم وجود تنمية اقتصادية مستقلة، ناهيك عن عدم وضوح مواد الدستور الفلسطيني، في تحديد الصلاحيات والمرجعيات والمهام، وازدواجية المؤسسات في كثير من الأحيان. ورغم قناعتي أن السبب الرئيسي في غياب الإصلاح الداخلي هو أساساً سبب بنيوي، إلا أن العوامل الأخرى تبقى تلعب دوراً مؤثراً في مستوى فاعلية المؤسسات ومدى صلاحيتها بأن تكون مؤسسات عصرية.

وباختصار فإن الخطوات المطلوبة للقيام بإصلاح حقيقي داخل مؤسسات السلطة ستواجه عقبات إذا لم ترافق بانجازات سياسية على الأرض تخفف معاناة الجماهير، وإذا اعتقد البعض ان معنى الإصلاح هو من توفير حماية امن إسرائيل، فلا يمكن لهذا الإصلاح ان يكون مقبولاً. ولقد أثبتت الأحداث أن الإصلاح الحقيقي يجب ان ينطلق من مصالح الشعب، ويتوافق مع دعم دولي وحوافز تبعد شبح التكريع.

خلاصة

- ١- الرجوع إلى الشعب وأجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية شاملة، ويشمل ذلك التنظيمات الفلسطينية، والمنظمات الشعبية، والنقابات والأطر النسوية والمهنية، وذلك لتحديد مرجعية متفق عليها، وإلى أن يتم ذلك لا بد من تشكيل قيادة وطنية موحدة، وبرنامج سياسي ونضالي متفق عليه، مع ضرورة تغيير قانون الانتخابات السابق لكي يشمل النظام الانتخابي المختلط.
- ٢- ضرورة التمييز بين الإصلاح كمطلب فلسطيني دائم والاملاءات الخارجية.
- ٣- ضرورة وجود برنامج إصلاحي متفق عليه بين السلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية، ومنظمات المجتمع المدني، والقوى الشعبية بشكل عام.
- ٤- وجود نظام سياسي دستوري، مع فصل كامل بين السلطات، وتحديد دقيق للمهام والمرجعيات.
- ٥- وجود نظام أساسي أو دستور يستند إلى حكم القانون وحقوق المواطن.
- ٦- إدارة للموارد العامة تتسم بالشفافية والمساءلة والمراقبة والفعالية.
- ٧- توفر المشاركة السياسية والتعددية والديمقراطية، وتداول السلطة كأسس لا غنى عنها للمجتمع المدني.
- ٨- مراعاة التداخل بين المرحلة البنائية والتحررية، وعدم سيطرة السلطة على كل الاراضي الفلسطينية.

النقاش

د. مجدي المالكي

مدير معهد أبو لغد

أولاً، أشكر نايف وأسامة على ورقتيهما، وأرحب بكل الحضور. كما قال الأستاذ عماد مدير الجلسة فالهدف الحوار وتبادل الآراء، ونأمل أن نقدم مساهمة جادة من خلال ذلك. وظيفة الورقتين فتح باب النقاش فحسب، فالمهم ما ستقولونه. ما نريد سماعه والتداول به محدد: ما دور الكادر الفتحاوي في عملية الإصلاح، وتالياً ما التوصيات العملية التي يتقدم بها. وأخيراً أؤكد لكم أن كل ما يقال سيتم نشره وتوزيعه، فلنتحدث علانية عن ما يبدو أنه لا زال يقال في الخفاء، وشكراً.

جهاد زكارنة

وكيل مساعد في وزارة التربية والتعليم،
عضو أمانة سر المكتب الحركي للمؤسسات

الأفكار التي قُدمت في الورقتين يتفق معها الفتحاوي وغير الفتحاوي. أولاً سأفصل الحديث في العلاقة بين الحركة والسلطة، علماً إن الفصل بين الاثنتين لدى الجمهور صعب. فتح هي صاحبة مشروع السلطة لذلك من المفترض أنها تقدم رؤيتها، وهي لذلك أيضاً تتحمل قسطاً أكثر من غيرها. هل نريد حقاً الإصلاح، ولماذا؟ هل لأن فتح خسرت الانتخابات هنا وهناك تداعينا ننشد الإصلاح؟ أم لأن الاستفتاءات تبدو خاسرة بالنسبة لها، أم تراه مشروعها السلطوي فشل، فقلنا لا بد من الإصلاح؟

نريد الإصلاح، ولذلك نريد برنامجاً إصلاحياً واضحاً مستنداً لدراسات وأبحاث علمية وأكاديمية. دراسات توضح أين هي المجالات التي أخفقت فيها حركة فتح؟ أتخفق في إيصال رؤيتها السياسية للجمهور، أو لا تقود المفاوضات بشكل جيد، أو أتخفق في مجالات اجتماعية؟... لذلك الدراسة ستحدد المجال المطلوب إصلاحه.

من الذي أخفق؟ العنصر الفتاوي في الشارع أم المؤسسة الفتاوية؟ ما دور المجلس الثوري واللجنة المركزية؟ لدينا مؤسسات في فتح وهنا ينبغي أن تكون المحاسبة. وإذا أخفقت المؤسسة، أفليس من مشكلة لدى المناضل الفتاوي في الشارع الذي يطالب بورقة تفرغ لأنه «طوال الحياة مناضل»؟

لدينا ثقافة ظلم (الكل يشكو أنه مظلوم). يجب أن يصبح لدينا ثقافة مسئولية، وعلى ضوءها نضع خطة الإصلاح. وفتح عندها ثقافة سياسية ولكن ليس لديها مؤسسة أكاديمية أو معهد تدريبي، مثلاً ينمي مهارات إدارية، لذلك كيف أحاسب من لا يمتلك تلك المهارات المطلوبة؟

والمؤسسة تقتضي الرقابة، ولذلك ينبغي أن يكون لدينا مؤسسة للرقابة، قضاء حركي، محكمة أخلاقية إن شئتم. ففتح لدى الجمهور أصبحت جسم هلامي، غير معروف فيها من المسؤول ومن غير المسؤول، لذلك أطالب بمؤسسة لتحاسب بوضوح.

علي حسونة

هيئة شئون المنظمات الأهلية

لست فتاويًا وهذا ربما يعطيني زاوية نظر أستثمرها. الإصلاح ليس مسألة أخلاقية بل خلق آليات ضغط وتأثير من القاعدة. لماذا سيستجيب عضو لجنة تنفيذية أو بلدية لدعوات الإصلاح ويمس مكانته وامتيازاته في ظل غياب نظام للثواب والعقاب؟ لا يوجد أخلاق في السياسة. لذلك أعتقد أن كادر فتح هو أكثر مصادر مقاومة التغيير والإصلاح.

وخلق آليات الضغط تعني الارتباط بالجمهير، ولكن أين فتح من العمل الجماهيري؟ أين فتح في النقابات ومؤسسات العمل الأهلي والطفولة؟ والأخيرة تقدم أغلبية خدماتها حماس. الإصلاح يتطلب خلق الآليات، وهذه تقتضي الصلة بالجمهير، وغير ذلك لا إصلاح.

أحمد صبح

وكيل وزارة الإعلام

أنا من فتح ولذا أقترح أن لا نخوض بالتفاصيل لأننا لسنا في مؤتمر عام لفتح. كلنا نشخص المرض ولكن لا أحد يكتب دواءً، وإن فعل فالخط رديء لا يقرأه الصيدلاني! سأركز على ملاحظة واحدة فقط تتعلق بالمبادرة الذاتية لأبناء فتح في الوزارات والمؤسسات، ودورهم في صياغة برنامج حركتهم للمجتمع من خلال موقعهم في الوزارات والمؤسسات. لا يجوز لأي كادر أن يلغي قدرته على التأثير.

أما الموضوع الثاني فكل كادر يستطيع أن يساهم في صياغة برنامج لهذا الجانب أو ذاك. برنامج للتعليم في وزارة التربية يقدم كبرنامج فتح للتعليم، وآخر في الصحة والزراعة وهكذا دواليك. هذه المبادرات القاعدية لصياغة البرنامج هي ما يجب التركيز عليه.

موسى أبو زيد

مدير عام في وزارة الشباب والرياضة

سأركز على موضوع الورشة، دور الشباب في الإصلاح. بإنشاء السلطة انتقل الكادر من مرحلة لأخرى. خطأ فتح أنها لم تصغ رؤية واضحة منذ البداية حول بناء مؤسسات السلطة ليتمكن الكادر من التهيؤ لهذا الدور التاريخي الجديد المنوط به. يمكنني تقسيم دور كادر فتح إلى قسمين - مجموعتين حسب سلوك الكادر:

الأولى: قاتلت لتحصل على درجات وظيفية بناءً على نضالها وتضحياتها، ولكن بعد حصولها على حقها هذا - واعتبره حق - هربت!

الثانية: أدركت أهمية دورها التاريخي في بناء المؤسسات فقررت البقاء في قيادة النضال ومؤسساته، فبدأت العمل على تطوير نفسها ومهاراتها وقدراتها الإدارية.

هنا ممكن الخلل: في هروب من يجب أن يتحمل المسؤولية. والدور يجب أن لا يرتبط بالعمر الوظيفي والمهني بل بالكفاءة والقدرة على العطاء والاستعداد. في وزارة الشباب نعمل على وضع خطة تطويرية، ومن يعمل عليها شباب متميزون في عملهم وبعضهم حركيون. يجب على فتح أن تبدأ بالعمل على أساس منهج لتطوير كادرها، منهج يقوم على دراسة واقع واحتياجات هؤلاء الشباب. أما الشباب الذين غادروا مؤسساتهم فعليهم العودة إليها وتحمل المسؤولية في هذه المرحلة.

عزام أبو بكر

كادر في فتح، مدير عام في وزارة التربية والتعليم

يجب أن ننظر لفتح والسلطة في سياق تاريخي، فالسلطة تجربة من تجارب حركة فتح، وهذه التجربة يمكن أن نصيب ويمكن أن تخطيء. لا أحد حتى اللحظة يمكن أن يعتبرها أخطأت.

المسألة الثانية، أن فتح ليست حزباً احتجاجياً على الحزب الحاكم بل إن السلطة هذه مشروعاً فتحوياً تتحمل فتح مسؤوليته في كافة الأحوال. ولذلك ولأننا ندير السلطة بجميع مفاصلها ونتحمل مسؤوليتها سياسياً فلا يمكن بالتالي إدارة هذا المشروع بأدوات ليست فتاوية.

ولكن إذا وجدت فتح أن السلطة أصبحت عبئاً عليها فلتقف أمام الموضوع، فليس المطلوب من فتح أن تخفّض من سقفها السياسي والوطني حفاظاً على السلطة، وإن كان من الواجب التفريط فليكن بالسلطة لا بفتح، وهذا يجب أن يعرفه القاصي والداني.

أما القضية الأخرى فتتعلق بالمناضلين. من حق المناضل الذي قدّم دمه أن يأخذ موقعاً في السلطة، أما المنطق الذي يتذرّع بالشهادات لتجويب المناضلين فهذا مرفوض تماماً. ولكن علينا أن نحدد كفاءة هؤلاء المناضلين، وأين يمكن توظيفهم. وفتح لديها كفاءات ومتعلمين كفوءين، والسؤال كيف نستقطب هذه الكفاءات؟ ولنعتترف أن في فتح مجموعة من الانتهازيين والفاستدين اللذين نقلوا المفاست للسلطة، فهناك أمراض في فتح انعكست على السلطة، وامتيازات الأخيرة حرفت الكثيرين عن طريق فتح.

أتفق أخيراً مع نايف: فاقد الشيء لا يعطيه. إصلاح فتح أولاً ثم إصلاح السلطة. والإصلاح لا يأتي من خلال صراع الأجيال بل من خلال تحاورها، وعلى خلفية احترام تجربة كل جيل. ومن الصحيح أنه لا يلزمننا قيادات من المهذ للحد، ولكن يجب أن لا ننجر وراء دعوات من يريد أن «يشيل اللجنة المركزية بسرعة البرق».

نتالي حمدان

هيئة شؤون المنظمات الأهلية

لدي ثلاثة أسئلة: الأول تكلم نايف عن ضرورة مشاركة المرأة، ولكن ما دور المرأة في حركة فتح، وكيف ستمارس دورها هذا في الإصلاح؟

السؤال الثاني: ما الآفاق العملية لتطوير دور حركة فتح في مؤسسات السلطة؟

الثالث: هل الاحتلال هو المسبب للفساد أم هو الدافع للإصلاح؟ وهل الإصلاح لا يمكن في الظرف السياسي الراهن، ويجب انتظار قيام الدولة؟

د. جمال محيسن

وكيل وزارة الشباب والرياضة

الورقتان تبثتان في الوضع الداخلي لفتح، مع أن الموضوع دور فتح وتجربتها في السلطة. قد يكون هناك مشكلة في السلطة تتحمل مسؤوليتها كل القوى الوطنية والإسلامية، فعندما جرت انتخابات التشريعي قاطعت العديد من القوى الانتخابات، وهكذا أصبح التشريعي في معظمه من فتح، ناهيك عن الاعترافات الإسرائيلية، وهذا ما أضعف السلطة، وعطلّ العملية الديمقراطية.

من مجموع ٨٨ عضواً في التشريعي أصبح حوالي ٥٠ إما وزراء أو وزراء سابقون! وهذا جعل التشريعي في خدمة السلطة التنفيذية، وقبل يومين قرأت قانوناً صادراً عن التشريعي يدمر السلطة، لأنه يضع كل الصلاحيات في أيدي الوزراء.

إننا نعاني من الكادر الفتاوي، إذ قد يشعر هذا الكادر أحياناً أنه محمي لأنه فتح. العديد من الكوادر كان يشغل مواقع متقدمة في الحركة في مهام نقابية، وعندما جاء للسلطة لم يفرغ نفسه لها، بل بقي في ٩٠٪ من جهده في الموقع السابق. من توظف في السلطة يجب أن يعمل فيها، إذ هناك عدد كبير توظف في السلطة ولا يعمل فيها.

أنا أعرف أن وضع فتح ينعكس على السلطة، وكادر فتح اجتمع في المجلس الثوري في الدورة ١٧ وعلى مدى ستة شهور، وناقش وقرر العديد من جوانب الإصلاح، وحذا لو ما جاء في الكتيب الصادر عن الاجتماع يطبق.

والترقيات تشمل الجميع من الفصائل. في نابلس قدموا لي ورقة تطالب بترقية أحد كوادر المنظمات، قالوا لي إنه مسئول في المحافظة، وبالتالي يجب ترفيعه من درجة رابعة إلى الدرجة C! الإصلاح لا يتم بدون محاسبة، هذا ما تشير هذه القضية عندي.

آن الأوان أن نبحث في آلية لتنفيذ الإصلاحات. نذهب لورش فنجد من هم فاسدون يتكلمون في الإصلاح! الاحتلال يتحمل المسؤولية ولكن علينا نصلح ما نتحمل نحن مسؤوليته.

حنان العاروري

موظفة في وكالة الأمم المتحدة للتنمية UNDP

أحدثت كمواطنة وليس كفتحاوية. من المظاهر التي ألمسها في الشارع أخص إشكالية فتح بالتالي:

أولاً: فتح مسؤولة عن أوصلو المشروع السياسي، ومن هنا بدأت إشكالات فتح. الانشغال في مواقع ومناصب، والإشكالات الداخلية لفتح، أبعدها بشكل كبير عن الجمهور. فتح هي الحزب الحاكم فاخترت العمل الوطني، وهمشت م.ت.ف لصالح السلطة، وبذلك التهميش والاختزال أبعدت وهمشت جانباً كبيراً من قوى العمل السياسي الفلسطيني، وتلك الإشكالية الأولى.

ثانياً: فتح وقعت في فخ الفساد الإداري والمالي. ولأن فتح احتكرت معظم المواقع الحكومية داخل السلطة وقعت في الفساد، فالفساد الحاصل كان المسئول عنه مسئولون من داخل الحركة، وهذا أضعف جماهيريتها وأبعد المواطن عنها.

ثالثاً: غياب الديمقراطية داخل فتح، وغيابها في العمل مع مؤسسات المجتمع المدني. لأعطيكم مثلاً حول تعدد الأجهزة الأمنية. كان هذا مطلباً أمريكياً لضبط العمل المسلح ضد إسرائيل..

عماد غياظة مدير الجلسة مقاطعاً

أرجو أن لا تبتعدي عن الموضوع، فالإصلاح هو عنوان الورشة.

حنان

الفساد داخل التنظيم ينعكس على السلطة.

عماد

أرجو أن لا نصدر أحكاماً. الورشة عن الإصلاح، أنا فقط أحاول أن أصحح مسار النقاش لنظل في الموضوع.

حنان

الإشكالات التي تناولتها تعكس نفسها على السلطة، وعكست نفسها على العلاقة مع الجمهور. كمواطنة عندي مشكلة في عدم استقرار الوضع الأمني. أتوقف هنا لأن عماد اعتبرني خرجت عن الموضوع.

عدنان أبو عياش

كادر في حركة فتح، وكيل مساعد في سلطة الأراضي

في تقييم الفساد والأخطاء يجب العودة ليس فقط لفتح وللكوادر بل للجماهير أيضاً. مَنْ يستطيع التغيير هو تحديداً من يستطيع تغيير الفاسدين، فالجماهير مقتنعة أن هناك خطأ ما حصل في السلطة. الأطر القيادية لم تأخذ دورها في قيادة العمل الوطني والفتحاوي، اللجنة المركزية ضعيفة والمجلس الثوري يكاد لا يكون موجوداً، والكادر يعمل بهمته لا كجزء من إطار قيادي. الإطار الذي استبشرنا به خيراً هو المكتب الحركي للوزارات والمؤسسات، والمفترض أن يأخذ دوره في تنمية العمل الوظيفي في المؤسسات والوزارات، لكنه في الحقيقة بقي دون فعل حقيقي، فعمل الإطار يصطدم بالوزير، فالأخير بين يديه كل شيء، يعين ويعزل ويعدل مهام، وكل ذلك بموافقة التشريعي. المسؤول عن عدم وجود تنظيم يقود الجماهير والمؤسسات على المستوى الحكومي والشعبي غير الحكومي هو قيادة حركة فتح.

اللجنة المركزية موجودة منذ ١٩٨٩ وأقل ما يمكنها فعله أن تقول للشعب: نحن لا نستطيع الاستمرار، وأثبتنا خلال وجود السلطة الوطنية أننا لسنا كفوءين لقيادة الشعب. من لا يستطيع العمل فليقدم استقالته، من تجاوز الستين فليتقاعد، أما القيادة فكلها تجاوزت السبعين!

عمر الحروب

عضو أمانة سر المكتب الحركي للمؤسسات، مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني

أشكر الأخوين على الورقتين وأشكر معهد أبو لغد. لو كان هناك تنسيق مع المكتب الحركي للمؤسسات كان للورشة أن تكون أكثر فعالية. جلد الذات سهل ونحن نميل له. ما ناقشه اليوم هو أحد اسباب المرضية المجتمعية التي نعيشها كمجتمع لا كحركة فقط. هذا المرض نشأ عندما بدأنا بالجهاد الأكبر وأعني به الحياة اليومية التي نعيشها. لا يمكن أن يكون إصلاح إذا غيرنا الأفراد هنا وهناك، فسأنتي بأفراد جدد ولن تحل المشكلة. يجب تغيير المجتمع ككل، وهذا يلزمه تربية تبدأ من البيت مروراً بالمدرسة والجامعة، وصولاً للحياة الاجتماعية ككل.

قانون الانتخابات قائم على العشائرية والطائفية والفتوية، وهذا يعزز ثقافة بالتحليل الأخير. ثقافة أوجدت مراكز قوى في التشريعي، والسلطتين التنفيذية والقضائية. البعض على استحياء كأنه يقول هناك شخص واحد مسئول. لا. نحن كلنا مسئولون ونحن في الحركة مسئولون أكثر من غيرنا. مَنْ سيقدر ويسن دستوراً ما دام هناك فلسطينيون في الداخل والخارج؟ مَنْ سيقدر إقصاء شخص عن موقعه ما دام هذا يقدم خدمة لشخص آخر؟ مَنْ الذي سيقدر عقد المجلس الحركي والمؤتمر ما دام الوضع القائم يستفيد منه أصحاب القرار؟ مَنْ الذي يقرر ويجب أن يقرر هو نحن، مجموعتنا. لو قام الناس وقالوا لا نريد الوزير الفلاني أو العلاني

فليس من سلطة تستطيع وقف زحف الجماهير. لو تحركت قاعدة فتح وقالت نريد عقد المؤتمر السادس لا يستطيع أحد وقفها إن كانت جادة، أي لا تباع وتشترى بمنصب أو مساعدة مالية.

رائد رضوان

وزارة الشؤون المدنية

السلطة ليست تجربة قابلة للفشل، السلطة تجربة يجب أن لا تفشل. ولأن فتح صاحبة مشروع السلطة فهي تتحمل المسؤولية أكثر من غيرها عن فشل أو نجاح هذا المشروع. ما يحدث اليوم هو انتقال فتح إلى خلف الزبائنية والاستزلام بعد ١٩٩٤، عندما بدأت فئات تستفيد من العلاقة مع رموز متنفذة من السلطة، وهذا الوضع كان على حساب الدور التاريخي للحركة. لذلك فالقضية الأولى للإصلاح تبدأ من إصلاح فتح، ويجب أن تبدأ من أعلى وليس من أسفل، ليس من مؤتمر إقليم رام الله بل من اللجنة المركزية. أنا لا أقول أن كل قيادة فتح التاريخية شاخت، فالمسألة ليست بالسن بل بالفكر. هناك قيادات يمكنها أن تأخذ بيد الكادر الفتاوي على مستوى التنظيم والمؤسسات. والإصلاح يطال هذه الورشة: لماذا لم يمثل المكتب الحركي للمؤسسات في الجلسة بوجهة نظر، صحيحة أو غير صحيحة، ولكنها تُسمع.

عماد

أرحب بكل أعضاء المكتب الحركي الموجودين معنا وهم تحدثوا ووجهة نظرهم حاضرة. الأخوة كلهم هنا لم يأتوا من فراغ، بل لهم دورهم ومكانتهم. وأخيراً نحن نسعى لإسماع صوت الكادر الشبابي أكثر من الجهات الرسمية، هذا فعلناه في ورشتي الشباب والمرأة، الأولى والثانية.

عباس زكي

عضو اللجنة المركزية لحركة فتح

كل مداخلة- حتى لو جارحة- اعتبرها دعماً لحركة فتح، فالحريص ينفعل وينتقد وفي فتح لدينا النقد والنقد الذاتي والحوار الديمقراطي. الإصلاح خبزنا اليومي ولكننا نتجاهل وضعنا الراهن. أولوياتنا في حركة فتح التحرير، وهذا لم يتحقق حتى اللحظة، إذا نزلنا عن الجبل نهائياً نكون كالمنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى. يجب أن نحافظ على هذه الفكرة التي يجري شطبها يومياً.

في نفس الوقت نتعاطى في السياسة باعتبارها فن الممكن أي السهل الممتنع، لذلك نحن رواد سلام ولن نقبل بالإملاءات. كلما تعسفت إسرائيل وزادت من عدوانها كلما أدى هذا لواقع أكثر فساداً، والواقع الفاسد يعطي الطليعة.

عندما عدنا من الخارج طلبنا من الأخ أبو عمار أن لا يعيد إلا المطلوب للدخل ككفاءة- مع أن العودة حق للجميع- يطلبون أطباء تفضلوا عودوا، مختصين في الفيزياء، مهندسين، لكي يشكل هؤلاء نماذج استقطاب ورواد فعل، لا أن يأتي من يقرر الكمبيوتر الإسرائيلي عودته. لذلك جاء من هب ودب. وغلطة المناضل بألف غلطة على العكس من المواطن العادي. وحتى عند بناء السلطة لم يكن الاختيار للوظائف فتحواياً بل من له واسطة توظف، دون العودة للتنظيم أو للمرجعية التنظيمية، وبالتالي بدأ التفكك في الوضعية التنظيمية، ولا بد من التأكيد أننا دمرنا كل شيء في فتح لنعطيها في المستقبل سلطة على طريقتنا، لذلك يقول الإسرائيليون والأمريكان اليوم: اقضوا على المقاومة نعطيكم!

في الفترة الأخيرة كثر الحديث عن قيادات شابة محرومة وأخرى «ختيار» قابعة على عرشها. في اعتقادي ليس كل قديم خاطيء ولا كل جديد نظيف. جورباتشوف أطاح بقوة عظمى تحت نفس الشعارات، والآن ندفع الشمن

نتيجة غياب السوفييت: نضالنا غدا إرهاباً، ويطالبنا الأمريكيان بقطع العلاقة مع الإرهاب، ويجبرونا على العلاقة مع أكبر إرهاب في لعالم: الاحتلال الإسرائيلي. هذه البريسترويكا لا تصلح عندنا. تلقى اليوم رسائل أمامنا، هناك من يتحدث على عكس قناعته، يسجل للمحضر فقط أن المشكلة ليست عندي بل عند القيادة.

نحن في القيادة حريصون على أن نستمر رأساً موحداً. أعرف أن البعض يقول: لنصطف مع الأمريكيان والإسرائيليين وننهي حياة عرفات السياسية. لا. سيظل الرأس موحداً والدماغ والأيدي تعمل.

أمس كان اجتماع للجنة المركزية، وكنت طرحت عليهم أن نعقد كونفرنس حركي Conference ولما عقدنا المجلس الوطني في العام ١٩٩٦ كان هناك فرصة لعقد المؤتمر السادس، لكن الإرادة لم تتوفر، وضيعنا الفرصة. والكونفرنس محطة وسيطة وهو جزء من النظام الداخلي. والقضية الأساسية المطروحة تصليب الوضع الداخلي، وملء شواغر اللجنة المركزية والمجلس الثوري، وتشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر، وطرحنا أن يكون ٢١ آذار موعده، لنرى أين ستسير الأمور.

لا بد أن نبحث التغييرات. انتقلنا من وضع سري لشبه علني وهذا يجب أن نأخذه بالاعتبار. نحن حركة تاريخية تحمل العبء رغم السواد المحيط بالمنطقة. أتفق مع من قال أن الخلل تقريباً تتحمله فتح، رغم أنها ليست الحزب القائد بل حزب الأغلبية. لدينا مجلس ثوري ولو استطاع أن يحاسب اللجنة المركزية لقلنا للعالم: لدينا مجلس لا يمكننا أن نوافق على كذا وكيت، بالضبط مثلما تقول الحكومة الإسرائيلية عن الكنيست لديهم. ولكن مجلسنا الثوري في غيبوبة.

إي إصلاح ينبغي أن يركز على دحر الاحتلال، لأنه لا يجوز أن نتحدث عن إصلاحات والفاستين هم من عندهم التسهيلات الإسرائيلية. والإصلاح يجب أن يكرس دور المؤسسات لا الأفراد، يكرس الشفافية والمحاسبة، وكل هذا لا شيء دون القانون. أنا سعيد بمعهد أبو لغد ونشاطه واهتمامه بالشباب

(٦٣٪ من مجتمعنا شباب). وللشباب كل الحق في أن يشتموا التاريخ والحاضر والمستقبل، ولكن ليسألوا أنفسهم ماذا قدمنا، فقط ليسألوا أنفسهم. ولأكون صريحاً. ليس كل ما يلمع ذهباً، بيانات توزع واتهامات، لما لا يرفع شعار « ليسقط الهمس والدس وليحیی الإخاء الثوري ». فتح نقلت الشعب اللاجيء إلى طوابير القتال، حولت القضية الصغيرة إلى قضية عالمية، لا يستطيعون تجاوز هذا الصمود الأسطوري. كل ذلك شهادة براءة لفتح، نحن الحركة الوحيدة بين الأحزاب والقوى التي قدّمت ثلثي اللجنة المركزية شهداء، والبارحة اتخذنا قرارات جيدة على صعيد ضبط الفلتان الأمني وصيانة أمن المواطن، وإجراءات تتعلق بمحكمة لاهاي... كل هذا يشير إلى أن صورة فتح ليست كما وصفتوها، وأؤكد لكم أن الطحالب التي نمت لن يكون لها وجود.

دلال سلامة

عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح

لدي مفصلين سأحدث عنهما بشكل سريع:

أولاً: يجب أن نتجاوز نقاش أن الإصلاح قضية وطنية داخلية أو مطلب خارجي. أنا مسلمة بوجود ضغط خارجي لفرض نماذج إصلاحية، ولكننا بحاجة للإصلاح، وعليه يجب النظر له من منظار وطني فلسطيني. في ١٦-٥-٢٠٠٢ أقرنا في المجلس التشريعي وثيقة الإصلاح وفيها العديد من البنود التي تغطي كافة المجالات، أي أن لدينا تصوراً تبنته هيئة تشريعية منتخبة، وعلينا الربط بين هذا الموضوع وما أقرته المؤسسة الفلسطينية.

ثانياً: ما طرحه الأخوان نايف وأسامة ينبع من الحرص. يجب تطوير مفهومنا في الحركة حول الإصلاح، حتى لا يبقى الموضوع بين الجدران الأربعة بل يصبح موضوعاً حركياً. الحركة تقود الشارع وهي المسؤولة عن العديد مما أحرزناه، إنجازات أو أخفاقات.

لماذا نقاش موضوع حركة فتح في الوزارات مهماً، لأن الجمهور على تماس يومي مع الوزارات وموظفيها، والحديث عن أداء الوزارة حديث عن انعكاس هذا الأداء على المواطن. والإصلاح لا يرتبط بتغيير وزير أو مسئول أو رئيس سلطة أو رئيس للوزراء ولا حتى بانتخابات التشريعي، بل يرتبط بالنظام ككل. هذا صحيح، ولكن هناك ما يمكن فعله غير إلقاء المسؤولية على النظام. هناك مجال للمبادرة. من في الوزارات يضع السياسات، لكل دوره. هناك افتقاد للمبادرة وعادة تلقى المسؤولية على الآخرين. هناك مشكلة في النظام، نعم، ولكن هناك ما يمكن فعله رغم ذلك.

د. عبد الكريم البرغوثي

محاضر في جامعة بيزيت

النقاش يعكس حيوية وهذا ما أنظر له نظرة تفاعلية. رغم الظروف القاسية هناك متسع من الوقت لنقاش مسائل حساسة وخطيرة. وجزء من مهام الجامعة إثارة النقاش والحوار حول قضايا مهمة، والوصول لها لمصاف البحث العلمي، وقضية الإصلاح قضية جامعة ومجتمع وليست قضية فتاوية. ومدخل الإصلاح هو الحفاظ على حرية التعبير، فالقداسة لهذا بغض النظر عن موقف الشخص من الإصلاح ذاته.

أود أن أشير لقضية منهجية مرتبطة بالورقتين المقدمتين. لا يوجد تأصيل في الورقتين لمفهوم الإصلاح، ولا توجد مقاربات ومقارنات عن تجارب شبيهة بتجربتنا. الجزائر تشبه تجربتنا بعض الشيء، ولكن أنظروا ما جرى: جبهة التحرير الوطني الجزائرية تُعلن اليوم، وبقرار المحكمة، أنها غير شرعية!! لا أتمنى أن تصبح فتح هكذا، ولكن على فتح أن تنظر لتجارب شبيهة: اعتبارات الثورة تغلبت على اعتبارات الدولة في مرحلة، فيما جرى العكس في مرحلة ثانية. وهذا له علاقة في التأسيس المفاهيمي للإصلاح.

هل حقيقة نريد دولة؟ أم أن الأخيرة حلم ووهم يجب التخلص منه إن كان على حساب المشروع الوطني؟ الإصلاح كما هو قائم يخضع للراهن السياسي، وأما الإصلاح الذي يريده أسامة فهو إصلاح يليق بثورة، فأبي المشروعان نريد؟ مرة أخرى المفاهيم. ما يجري اليوم هو رد فعل على ما هو قادم من لخارج، وعليه يجب تأصيل الإصلاح فلسطينياً بتجاوز الراهن السياسي.

المسألة الأخرى أن علينا أن نتجاوز الأجندة المتخوفة من الحماس ومن المفاهيم الجديدة، ونسأل بوضوح: هل نحتاج الدولة؟ هل هي حل معقول؟ يجب تجاوز وهم الدولة، ووضعها أيضاً موضع التداول. وما ينقص في الورتقتين وما ذهب إلى أعلا (الدولة) هو ضرورة ربط الإصلاح بموضوع الهوية.

ما هو دور الكادر الفتحاوي في الإصلاحات التي تبدو بعيدة عن المهمة المركزية؟ ما دورهم في إصلاح الدستور والمناهج مثلاً؟ تلك مسائل تتعلق بالهوية ينبغي ربطها بالإصلاح.

رييحة ذياب

مدير عام في وزارة الرياضة والشباب، عضو المجلس الثوري لحركة فتح

لماذا حركة فتح؟ لأنها العامود الفقري للمنظمة وصاحبة مشروع السلطة. من غير المسموح أن يفشل هذا المشروع الوليد الذي هو مقدمة للدولة المستقلة. فتح عليها واجب الإصلاح أولاً لاعتبارها صاحبة المشروع، ولكن الفصائل الأخرى عليها مسؤوليتها باعتبارها في المنظمة، وهذا يستدعي وجود معارضة للسلطة ومن داخل فتح أيضاً.. وهذا لا يستدعي إزاحة لجنة مركزية بل الاندماج في كافة أطر فتح، وليس مسموحاً لأحد أن يكون في كل المجالات. فتح هي حزب السلطة، ومن حق الحزب الحاكم أن يحمي مؤسساتها ويضع في أجهزتها ومؤسساتها الأمنية والعسكرية أبنائه الذين يعتبرون المشروع مشروعهم. لذلك هذه الجلسة كان يجب أن تكون فتحاوية فقط.

من غير المعقول أن يكون س من الناس عضواً في المركزية ووزير أيضاً فوق هذا يطلب من الكوادر الأخرى أن لا تطالب بمواقع كثيرة لها. ومشكلتنا أننا لا بقينا ثورة ولا أصبحنا دولة، وبالتالي فيإصلاح مطلوب، ولكن بالدمج بين التجريبتين الثورة والدولة، لا دمجاً شكلياً.

بيسان أبو رقطي

مؤسسة مفتاح

ماذا نعني بكادر فتحاوي؟ لا يمكن الحديث عن فتح إلا الحديث عن مئة رأي. القيادة الشابة مختلفة عن الكبار. الأغنياء والفقراء، ابن المخيم وابن الريف وابن المدينة، من الخارج ومن الداخل... وبالتالي عن إي إصلاح نتحدث؟ هل الإصلاح مسألة أخلاقية يعني مبادرة ذاتية؟ أم الحديث عن الكادر الفتحاوي وإمكانية أن يشكل حركة ضاغطة؟ وهل الإصلاح متوقف على الكادر تحديداً؟

عبد الفتاح القليلي

مدير عام سابق للتربية والتعليم في منظمة التحرير

الإصلاح نوعان: الأول: الوقوف في وجه الفساد والانحراف كائن من كان مقترفه. والثاني: تجديد الوضع الجامد الذي تجاوزه التطور. هذا الموضوع الأول. أما الموضوع الثاني فهو لغوي ذو مضمون مفاهيمي، قوامه الخلط بين صياغتين: رغم أن وبما أن.

بما أننا سلطة حديثة التكوين فهناك فساد. هذا خطأ. يجب القول رغم أننا سلطة

حديثة التكوين فهناك فساد. فالحادثة في التكوين سبب لعدم الفساد. الجزائر مثل هنا. كان الناس من كل العالم يأتون للتفرج على الجزائر عندما استقلت، نقية ومنتفانية ونظيفة ولا فساد فيها. الآن هي مضرب المثل في الفساد.

العنوان الأخير يتعلق بمقولة الحزب الحاكم. فتح لا تقوم بدور الحزب الحاكم، فتح هي حزب الحاكم، والفرق كبير كما تلاحظون. الحزب الحاكم شكل من أشكال الإدارة والحكم ويمكن أن يكون فيه فساد، أما حزب الحاكم فهذه هي الصيغة الممنهجة للانحراف والفساد. بعد حكومة أبو مازن حاولت فتح أن تصيح الحزب الحاكم لا حزب الحاكم. أنا عضو في فتح منذ ١٩٦٤ ولم تكن فتح يوماً تحكم المنظمة ولا السلطة، بل من حكمو المنظمة فتحاويون لا فتح.

توفيق حرز الله

موظف في هيئة شئون المنظمات الأهلية

شكراً لمعهد أبو لغد. الملاحظات والمداخلات منها ما هو واقعي ومنها ليس كذلك. الأخ عباس زكي نفى أن تكون فتح الحزب الحاكم والعديد من الأخوة أكدوا على اعتبارها هكذا. أنا في حيرة، هل هناك قرار في فتح يحدد هل هي الحزب الحاكم أم لا؟ إذا كانت تعتبر نفسها حزباً حاكماً فعليها أن تتحمل المسؤولية، وإن كانت لا تعتبر نفسها هكذا فلماذا تمارسه على الأرض، في ٩٠٪ من المواقع والأجهزة والمؤسسات تتبوأها فتح، وهذا سؤال على أساسه يقاس الشواب والعقاب.

لا يضر أن يتسلم الفتحاويون الإدارات والمؤسسات، ولكن العديد من الأخوة المتحدثون أكدوا أن العديد ممن يتسلمون المواقع ليسوا كفؤين.

- Ali Hasouna, Commission of NGO Affairs.
- Ahmad Subuh, Ministry of Media- Deputy Minister.
- Mousa Abu- Zeid, Ministry of Youth and Sports- Director General.
- Azzam Abu- Bakr, Ministry of Education, Director General and a Fatah cadre.
- Natali Hamdan, Commission of NGO Affairs.
- Jamal Mheisin, Ministry of Youth and Sports- Deputy Minister.
- Hanan El Arouri, a UNDP employee.
- Adnan Abu- Ayyash, Land Authority- Assistant Deputy and a Fatah cadre.
- Omar Hroub, Institutions' supervisor at the Ministry of National Economy.
- Raed Radwan, Ministry of Civil Affairs
- Abbas Zaki, A Fatah Movement's Central Committee Member
- Dalal Salameh, a Parliament Member.
- Abdel Kreem El Barghouthi, Birzeit University- Lecturer.
- Rabeeha Dyab, Ministry of Youth and Sport- Director General and a member in the Revolutionary Council of Fatah.
- Besan Abu- Riqti, Miftah Organization.
- Abdel Fattah El Qalqeeli, a previous general Director of Education at the PLO.
- Tawfeeq Hirzallah, Commission of NGO Affairs.

that governs the PNA institutions always stood as an obstacle. For Sweitat, reform should be implemented through:

- Transparency and flexibility in the PNA institutions.
- People should be integrated through having presidential, constitutional and local elections.
- Distinguishing between reform as Palestinian requirement and reform as an external dictation. An agreed upon reform program is a necessity.

Sweitat also discussed the characteristics of the Palestinian Political System. For him, the gaps in the Oslo Accords played a major role in the formation of more obstacles in the path towards democratic transformation in the Palestinian society. For example, this agreement ignored the Constitutional right and separation between the different authorities. It rather gave Israel the right to review any new legislation. Oslo terminated the role of the PLO and gave more weight to the PNA, which didn't give opportunity to the former to have an effective role in the new political system instead of integrating the experience of both.

The presentation of the two papers was followed by a constructive discussion between the audience and the two speakers. This discussion came up with some major recommendations including:

- Emphasizing Sweitat's and El Bast's recommendations.
- Holding Fatah's sixth organizational conference and renewing its committees (the Central Committee and the Revolutionary Council).
- Fatah's reform is a must for it is a preface for the Palestinian Authority's reform.

List of Discussants:

- Majdi El Malki, IALIIS- Director
- Jihad Zakarneh, Ministry of Education- Deputy Assistant and a Fatah Cadre

Fatah's reform vision and its role in the PNA institutions. This is added to the obstacles faced by reform. When discussed the latter, he stressed the Ottoman, the British, the Jordanian and Israeli influence, as well as the tribal dimension, which was enhanced by some PNA practices, such as replacing the judiciary by the tribal law and resorting to some patriarchal practices. He also pinpointed the following:

- Absence of democracy in the Palestinian organizations in general, and Fatah Movement in particular, added to the pile.
- Lack of national sovereignty is considered one of the major external hindrances of reform that could be added to the aforementioned internal dimensions. Sweitat assured that reform should be an internal Palestinian plea rather than a result of an external pressure.
- Lack of public participation, ambiguity of laws governing what's public and what's private and dependency on the fact that we are living in an exceptional condition are all criterions that discouraged reform.

He then criticized corruption in the PNA which is directed by different groups, including Fatah whose affiliates consider themselves responsible for the situation that the PNA is going through. As a ruling party, Fatah acknowledges that the reform process can not succeed as long as it is going through this internal condition. The Fatah cadre that has relations with public, organizational and institutional bases recognized the wide gap between the authority apparatuses and the people. This cadre called for reform and it realized the fact that democracy is the solution. However, some of those who have high positions see in democracy inside Fatah a threat for them, so they tried to hinder the democratic process, which is reflected on the PNA institutions.

The only possibility for change and reform would take place only if Fatah's internal structure adopts a democratic basis. Furthermore, many Fatah affiliates tried to enforce change however, individualism

and Islamic parties in the reform process in order to set a united clear program under a united leadership.

- Political reform, including the declaration of the Palestinian constitution and working in its accordance, in addition to separating execution from legislation and from constitution. This is added to both determining each authority's responsibilities without any kind of overlap, and having presidential and parliamentary elections.
- Financial reform for it is a very important step towards achieving an economic and administrative reform as a whole. The priorities for this kind of reform are: solving the inflation in the governmental employment system, enhancing the development sector, establishing a national apparatus to oversee the financial issues that are directed to the public.
- Legislative reform, which entails equality among all without the influence of any intervention from any other authority.
- Administrative reform that includes ministerial institutions and committees having overlapping responsibilities and to develop a functional integration with other sectors.
- Participation of all Fatah's cadres and members, who should develop their organizational structures, in the reform process.
- Democratic national dialogue and regular coordination should be enhanced between the different national factions and the activities taking place in the PA institutions.
- Developing a questioning and transparency system that promotes criticism, corruption should be overcome. El Bast recommended that this could be achieved through scientific and technical development of the different employees in the ministries through the revival of the movement's cadre's school.

The second paper was presented by Mr. Naef Sweitat. In his paper, Mr. Sweitat studies the Palestinian Political System that is mainly dependent on the PLO members and the PNA. He also highlighted

Workshops and Policy Papers about Institutional Reform in Palestine

The third workshop

“The role of Fatah movement (the ruling party) and Fatah-affiliated staff working in the PNA institutions in reinforcing the reform process”

Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies-Birzeit University- organized its third workshop in the series of “Workshops and Policy Papers about Institutional Reform in Palestine”. This workshop was held on Monday the 26th of January, 2004 at the Best Eastern Hotel in Ramallah under the title: “The Role of Fatah Movement and Fatah-affiliated Staff Working in the PNA Institutions in Reinforcing the Reform Process”. The proceedings of the workshop were initiated by two papers presented by Osama El Bast (Director General in the Commission of NGOs) and Naef Sweitat (Fatah’s High Committee Member and Director General in the Palestinian Authority). The activity was attended by many of those who are interested. Audience from different PNA institutions, like Ministry of Youth and Sport, Ministry of Education, Ministry of Media, Commission of NGO Affairs, Ministry of Civil Affairs, NGOs, international organizations and academics attended the activity. The Palestinian Council Members Mr. Abbas Zaki and Ms. Dalal Salameh also were among the attendants.

The first paper was presented by Mr. Osama El Bast in which he proposed some recommendations about Fatah’s suggested reform program. These recommendations included many points like:

- Issuing a political and national resolution that regards 2004 the reform year.
- Confirming that end of occupation, the establishment of an independent Palestinian state and the right of return to be the necessary outcomes of the reform process.
- Integrating all Palestinian factions to include all political

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

نشأ معهد الدراسات الدولية في جامعة بيرزيت بهدف رعاية برنامج الماجستير في الدراسات الدولية، والذي بدأ العمل به في عام ١٩٩٤، ويشتمل على مواد أكاديمية في حقول السياسة والتاريخ والاقتصاد والقانون. ويقوم المعهد بتقديم خدمات أساسية للمتخصصين في مجال الدراسات الدولية، وخصوصاً طلبة برنامج الماجستير وأعضاء الهيئة التدريسية. يضم المعهد مكتبة متخصصة، ويرعى إقامة برامج تدريبية متنوعة تمنح الطلبة الفرصة لصقل خبراتهم الأكاديمية وإكسابهم المهارات العملية الضرورية للتميز في مجال التخصص. ويعمل المعهد على إتاحة الفرص أمام المتخصصين في مجال الدراسات الدولية للقيام بأبحاث ودراسات، وللتواصل مع نظرائهم في الجامعات المختلفة، ولفتح المجال لإجراء نقاشات معمقة للقضايا الدولية المعاصرة. يقوم المعهد بشكل دوري منتظم بتنظيم مؤتمرات وندوات أكاديمية دولية ومحلية متخصصة وعقد ورشات تدريبية داخل وخارج البلاد.

وللمعهد سلسلة منشورات خاصة يأتي هذا الكتاب ضمنها.

Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies was established in 1994 at Birzeit University as a masters program and was named after the late Ibrahim Abu-Lughod. The institute is considered the only specialized Palestinian Institution that offers a masters degree in International Studies. It provides students, academics and Palestinian decision makers with many opportunities and resources in the field of International Studies through its specialized library, numerous local and international academic conferences and research programs.